تعريف المسلمين

بأئمة الكتب الستة وبكتبهم الناقلة

لسنن خاتم النبيين

تأليف

د. عبد الرحمن محيي الدين

الأستاذ المشارك ورئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية

بالمدينة النبوية سابقا



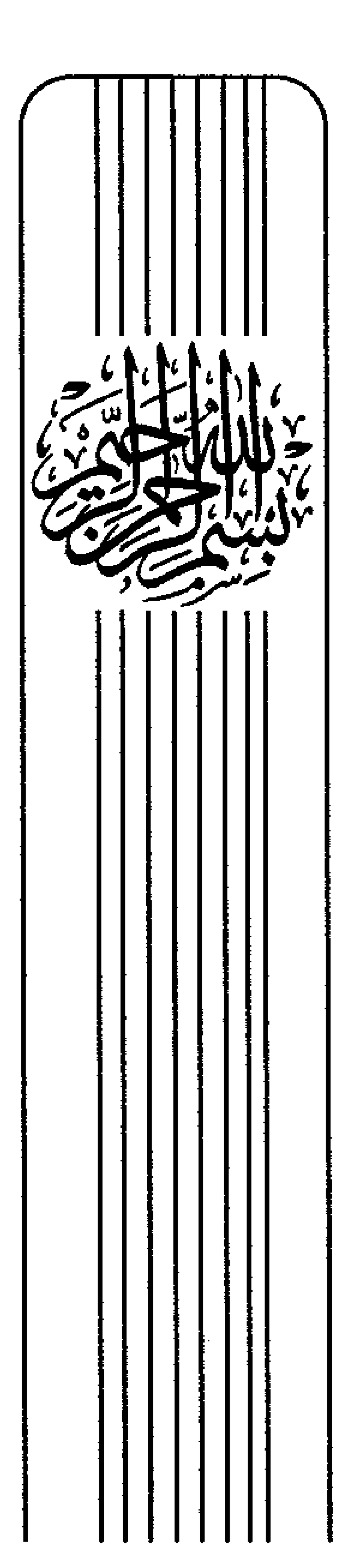


مكتبة المورد



تعريف المسلمين

بأئمة الكتب السّـتة وبكتبهم
الناقلة لسّنة خاتم النبيين



الطبعة الأولى

التاريخ: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

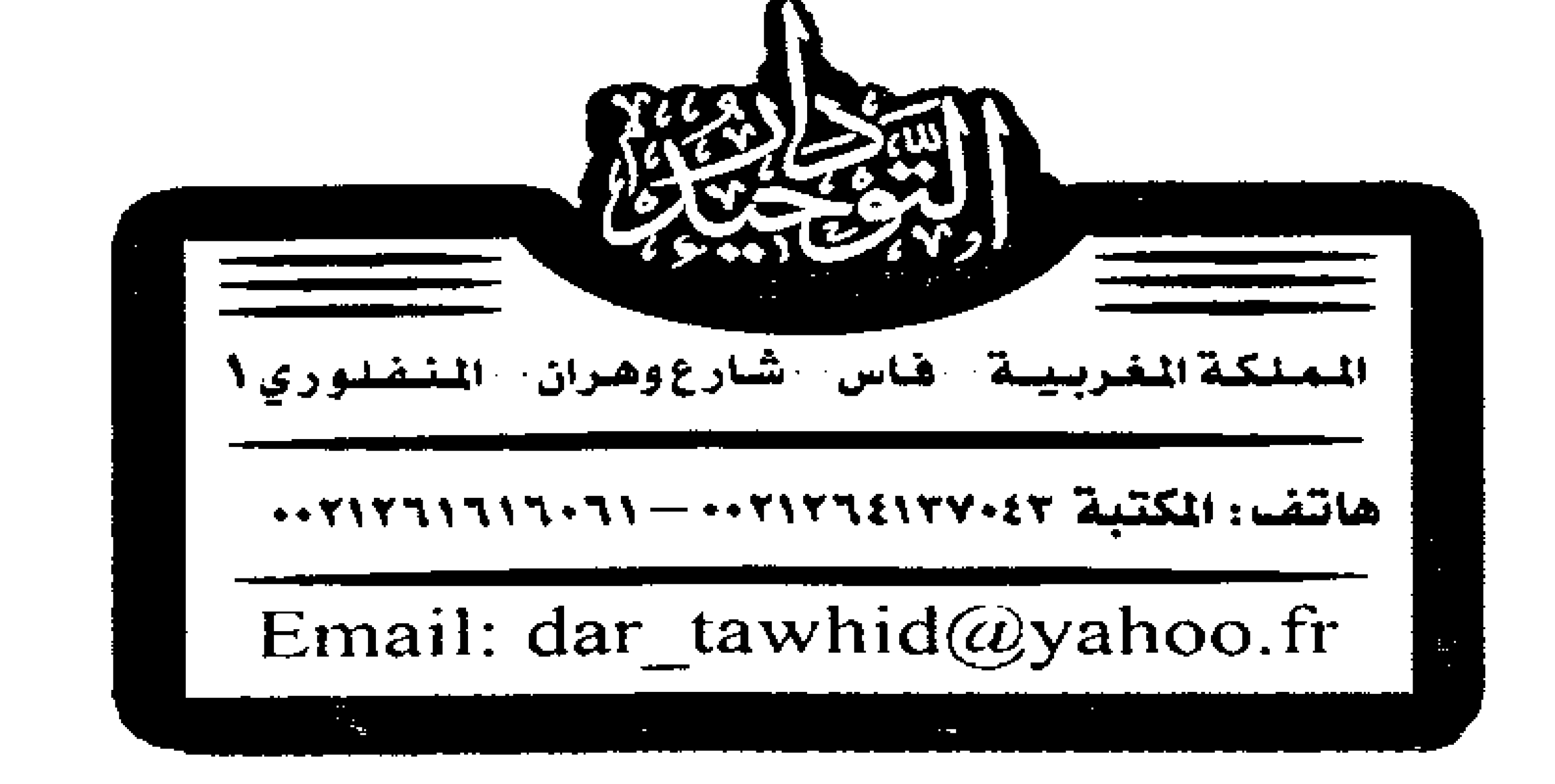
رقم الإيداع: ١٩٦٨٩ / ٢٠٠٩



abdelaala@hotmail.com

القاهرة - ج.م.ع. جـوال: ٠١٨/٠٤٦٤٣٩٧

توزيع



المملكة المغربية فاس شارع وهران المنفلوري ١

هاتف: المكتبة ٠٠٢١٢٦٤١٣٧٠٤٣ — ٠٠٢١٢٦١٦١٦٠٦١

Email: dar_tawhid@yahoo.fr

مكتبة المورد للنشر والتوزيع

ALMAWRED BOOKS CENTER

ISLAMIC BOOKS PUBLISHERS

SAUDI ARIBIA: 009662 / 7435942 - 0505790985

EGYPT: 00202 / 25062962 - 0105769955

المملكة العربية السعودية: الطائف - الشهداء الشمالية

HAMDYNOFAL@HOTMAIL.COM

جمهورية مصر العربية: القاهرة - الأزهر - ١ درب الأتراك

HAMDYNOFAL@YAHOO.COM

تعريف المسلمين

بأئمة الكتب السِّتَّة وبكتبهم النَّاقلة

لسُنَّة خاتم النبيين

تأليف

أ. د: عبد الرحمن بن محي الدين

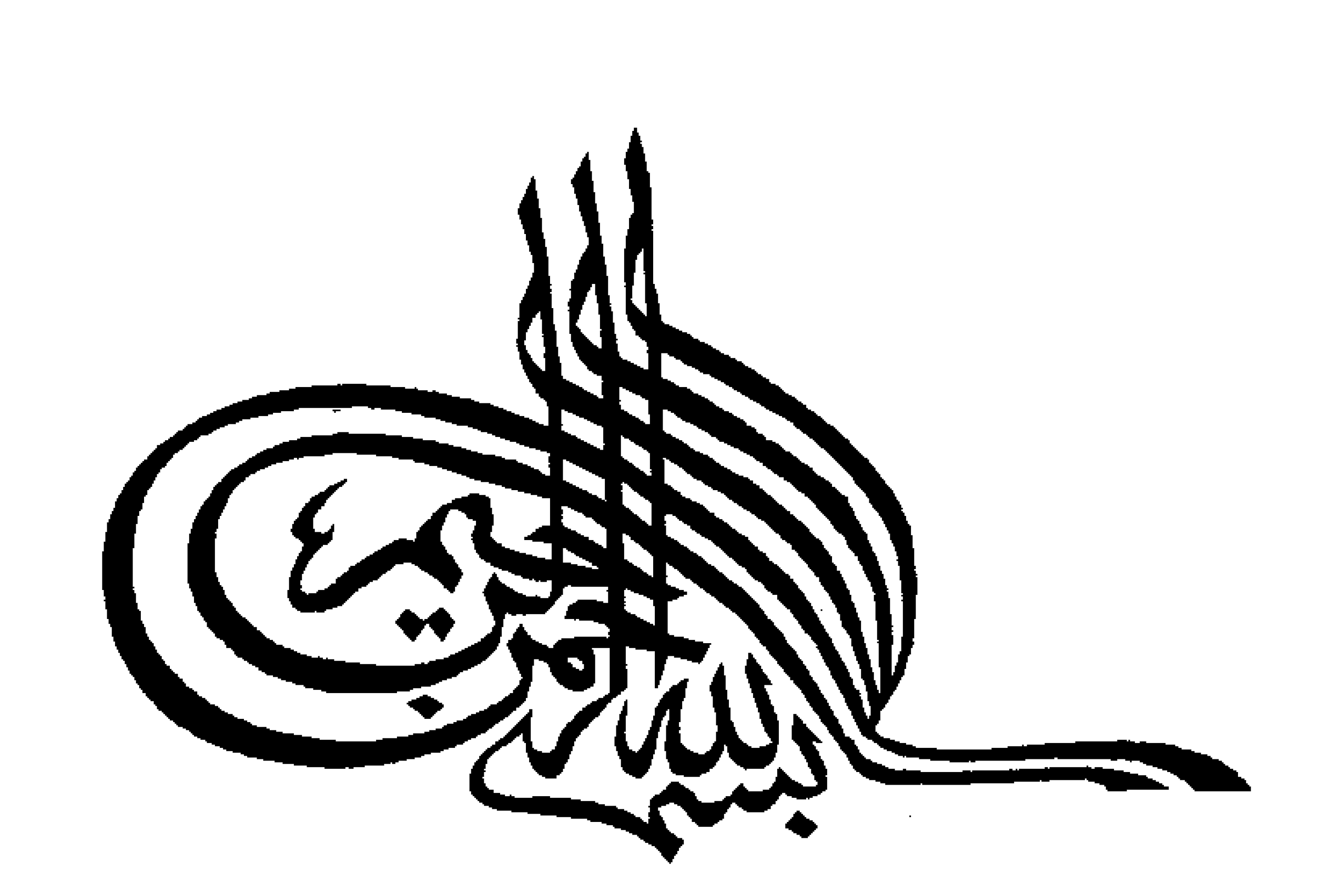
رئيس قسم السُّنَّة بالجامعة الإسلامية

بالمدينة النبوية سابقًا

دار علم السلف






بسم الله الرحمن الرحيم

التعريف بالإمام البخاري -رحمه الله-

وبكتابه الجـــامع الصحيح

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أنَّ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ.

وبعد:

فهذا كتاب مختصر في معرفة الإمام البخاري -رحمه الله- محمد بن إسماعيل، والتعريف بكتابه الجامع الصحيح، أسأل الله أن ينفع بها طلبة العلم إنه جواد كريم.

○ أولاً: التعريف بالإمام البخاري -رحمه الله-:

١) اسمـه:

هو شيخ الإسلام وإمام الحفاظ أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه، وقيل بزدزبه، وهي لفظة بخارية معناها (الزراع)، هكذا نسبه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» و«تذكرة الحفاظ»[1].

قلت: هو أشهر من نار على علم، ومن لم يعرف البخاري لم يعرف العلم. وهو أمير المؤمنين في الحديث، وذكر محقِّق سير أعلام النبلاء (٢٦) مرجعًا في ترجمته يرجع إليها من شاء التوسع.

٢) نشأته وولادته:

قال الذهبي في «السير» إنه ولد في شوال سنة أربع وتسعين ومئة ونشأ يتيمًا، كذا قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ».

---

(١) التذكرة (٢/ ٥٥٥)، (١٢/ ٣٩٢).

وقال الحافظ[١]: فكفلته أمه وكان له أخ بدلالة ما في «مقدمة الفتح» (٤٧٨)، و«تهذيب الكمال» (١١٦٩)، و«تاريخ بغداد» (٧/٢)، ونقل عنهم صاحب «السير»[٢] قوله: «ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة فلما حججت، رجع أخي بها وتخلفت في طلب الحديث». ويظهر أنه كان في سن ست عشرة سنة حيث قال ذلك كما في «السير»: (فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك ووكيع وعرفت كلام هؤلاء).

قال الحافظ -يعني أصحاب الرأي- ثم خرجت مع أمي وأخي... إلخ، وألهم حفظ الحديث وهو في سن العاشرة، وهو في الكتّاب، وناقش أهل العلم وهو في الحادية عشرة من عمره، كما في الحادثة التي ذكرها الذهبي -رحمه الله-[٣]، وكذلك ابن حجر[٤].

وصنّف وهو في الثامنة عشرة كما ذكر ذلك حيث ذكر الذهبي في تذكرة «الحفاظ»[٥]: «كان يقول لما طعنت في ثماني عشرة سنة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم في أيام عبيد الله بن موسى، وحينئذٍ صنفت التاريخ عند قبر النبي ﷺ في الليالي المقمرة».

وصفه الذهبي بقوله: «شدا وصنّف وحدّث وما في وجهه شعرة، وكان رأسًا في الذكاء رأسًا في العلم، ورأسًا في العبادة والورع».

٣) أشهر شيوخه:

في كل بلد نزل به في إقامته ورحلاته سمع على أشهر شيوخه.

ففي بخاري قبل أن يرتحل سمع من: محمد بن سلام، ومحمد بن يوسف البيكند والمسندي، وفي نيسابور: يحيى بن يحيى.

---

(١) المقدمة (٤٧٧).
(٢) (١٢/ ٣٩٣).
(٣) (١٢/ ٣٩٣).
(٤) (٤٧٧).
(٥) (٢/ ٥٥٥).

وفي بغداد: سمع من عفان ومحمد بن سابق.

وفي مكة: سمع من أبي عبدالرحمن المقرئ، والحميدي، وأبي الوليد أحمد بن محمد الأزرقي.

وفي البصرة: سمع من أبي عاصم النبيل، وحجاج بن منهال، والأنصاري.

وفي الكوفة: سمع من عبيد الله بن موسى، وأبي نعيم.

وفي الشام: سمع من أبي المغيرة عبدالقدوس، وأبي مُسهِر، وآدم ابن إياس وأبي اليمان.

وفي مصر: سمع من سعيد بن أبي مريم وأحمد بن إشكاب وأصبغ.

وفي المدينة: سمع من عبدالعزيز الأوَيسي، وأيوب بن سليمان، وإسماعيل ابن أبي أويس، وغيرهم كثير.

قال ورَّاقه محمد بن أبي حاتم: سمعته يقول قبل موته بشهر: كتبت عن ألف وثمانين رجلاً ليس فيهم إلا صاحب حديث كانوا يقولون: «الإيمان قول وعمل يزيد وينقص».

قال الذهبي[1]: «فأعلى شيوخه الذين حدَّثوه عن التابعين هم: أبو عاصم، والأنصاري، ومكي بن إبراهيم، وعبيد الله بن موسى، وأبو المغيرة ونحوهم».

وأوسط شيوخه الذين رووا له عن الأوزعي وابن أبي ذئب وشعبة وشعيب ابن أبي حمزة والثوري.

قال: ثم طبقة أخرى دونهم، ثم ذكر طبقاتهم يرجع إليه في «السير» وكذا «تهذيب الكمال» للمزي، وكذا «مقدمة ابن حجر» (٤٧٩).

٤) تلاميذه:

قال الذهبي[2]: روى عنه خلق كثير منهم:

---

(١) السير (١٢/ ٣٩٥).

(٢) السير (١٢/ ٣٩٧).

- أبو عيسىٰ الترمذي.
- أبو حاتم.
- إبراهيم بن إسحاق الحربي.
- أبو بكر بن أبي الدنيا.
- مسلم.
- النسائي.

وغيرهم كثير وذكر بسنده إلى محمد بن يوسف الفربري أنه كان يقول: «سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يرويه غيري».

ونقل أيضًا عن محمد بن طاهر المقدسي قوله: «روىٰ صحيح البخاري جماعة منهم:

- الفربري.
- حماد بن شاكر.
- إبراهيم بن معقل النسفي.
- طاهر بن محمد بن مخلد النسفي».

٥) مكانته العلمية:

كان شريف النفس، عزيز الجانب، ورعًا، شجاعًا، كريمًا، حافظًا فقيهًا، جمعت فيه خصال الخير. ومن مناقبه التي تدل علىٰ مكانته العلمية ما ذكره الذهبي[1]. «قال ورَّاقه محمد بن أبي حاتم: سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان: كان البخاري يختلف معنا إلى السماع وهو غلام فلا يكتب حتىٰ أتىٰ علىٰ ذلك أيامًا، فكنا نقول له، فقال: إنكما قد أكثرتما عليَّ فأعرضا عليَّ ما كتبتما، فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد علىٰ خمسة عشر ألف حديث فقرأها كلها عن ظهر قلب، حتىٰ جعلنا نحكم كتبنا من حفظه.

(١) تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٥٦).

ثم قال: أترون أني أختلف هدرًا وأضيع أيامي؟ فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد.

وقال محمد بن خميرويه: سمعت البخاري يقول: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح».

ونقل الذهبي[1] شيئًا كثيرًا يدل علىٰ أن مكانته العلمية، مكانة عالية.

ونقل قول أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة: «ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ وأحفظ له من محمد بن إسماعيل»[2].

٦) ثناء العلماء عليه:

فحِّدث عن البحر ولا حرج، ذكر الحافظ[3]:قال محمد بن عبدالرحمن الدغولي: كتب أهل بغداد إلى محمد بن إسماعيل البخاري كتابًا فيه «المسلمون بخير ما بقيت لهم، وليس بعدك خير حين تفتقد».

وذكر قول الحافظ أبو حاتم الرازي: «لم تخرج خراسان أحفظ من محمد بن إسماعيل ولا قدم منها إلى العراق أعلم منه».

ونقل قول الإمام مسلم له: «أشهد أنه ليس في الدنيا مثلك».

وقول أبو عيسىٰ الترمذي: «لم أر أعلم بالعلل والأسانيد من محمد بن إسماعيل البخاري».

ونقل أيضًا قول أبي الطيب حاتم بن منصور: «كان محمد بن إسماعيل آية من آيات الله في بصره ونفاذه في العلم».

ونقل قول عبد الله بن حماد الأبلي: «لوددت أين كنت شعرة في جسد محمد بن إسماعيل».

ونقل قول الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن: «قد رأيت العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراق فما رأيت فيهم أجمع من محمد بن إسماعيل».

---

(١) السير (١٢/ ٤١٧- ٤٢٠).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٤- ٣٣).

(٣) المقدمة (٤٨٥).

وقوله أيضًا: «هو أعلمنا وأفقهنا وأكثرنا طلبًا، وسئل الدارمي عن حديث، وقيل له: إن البخاري صححه. فقال: محمد بن إسماعيل أبصر مني، وهو أكيس خلق الله عقل عن الله ما أمر به ونهى عنه من كتابه وعلى لسان نبيه».

ونقل الحافظ أقوال كثير من أهل العلم في الثناء عليه وقال بعد ذلك: «ولو قلت إني لم أر تصنيف أحد يشبه تصنيفه في الحسن والمبالغة لفعلت، ولو فتحت باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخر عن عصره لفنى القرطاس ونفدت الأنفاس فذاك بحر لا ساحل له»[1].

قلت: وهذه لا شك مبالغة؛ لكثرة الثناء عليه، والله أعلم.

٧) منزلته في الجرح والتعديل:

الذي يطالع الجامع الصحيح للإمام محمد بن إسماعيل البخاري -رحمه الله- يرى دقة بصره في الأسانيد، وانتقائها، وأنها في مكان الذروة في بابها، وهذا يدل على علمه الجمِّ بالرجال، وله كتاب التاريخ الكبير في التراجم والتاريخ الصغير أيضًا فهو من أهل الجرح والتعديل، ولذا انتقى شيوخه -رحمه الله تعالى-.

وانظر قوله: «لم أكتب إلا عمَّن قال الإيمان قول وعمل». وقال أيضًا:

«كتبت عن ألف وثمانين نفسًا ليس فيهم إلا صاحب حديث» ورتب شيوخه الحافظ ابن حجر إلى خمس طبقات تراجع في الهدي. وقال -رحمه الله-:

«ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح وتركت من الصحيح حتى لا يطول».

ونقل الحافظ عن الكشميهني أنه قال سمعت الفربري يقول: «قال محمد بن إسماعيل ما وضعت في كتابي الصحيح حديثًا إلا اغتسلت قبل ذلك، وصليت ركعتين»[2].

---

(١) هدي الساري (٤٨٥) وما بعدها.

(٢) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٩).

وقال أيضًا: «للبخاري في كلامه عن الرجال توق زائد وتحرٍ بليغ يظهر من تأمل كلامه في الجرح والتعديل فإن أكثر ما يقول: سكتوا عنه، فيه نظر، تركوه، ونحو ذلك وقل أن يقول كذاب أو وضاع، وإنما يقول: كذبه فلان، ورماه فلان يعني بالكذب»[١].

وقال أيضًا: «إني لأرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحدًا».

وقال الذهبي بعد نقله هذا الكلام بسنده[٢]: «صدق -رحمه الله- ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس وإنصافه فيمن يضعفه فإنه أكثر ما يقول: منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا، وقل أن يقول فيه: كذاب، أو كان يضع الحديث حتى أنه قال: إذا قلت فلان في حديثه نظر فهو متهم واهٍ، وهذا معنى قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحدًا وهذا هو والله غاية الورع.

مما سبق أن هذا الإمام الجهبذ المبارك من أئمة الجرح والتعديل وذلك بشهادة من شهد له بأن له كلام في الرجال ولكن في غاية الورع والكمال.

وذكر الذهبي[٣] قول البخاري -رحمه الله- يقول: «لا يكون لي خصم في الآخرة. فقلت: إن بعض الناس ينقمون عليك في كتاب التاريخ، ويقول فيه اغتياب الناس؟.

فقال: إنما روينا ذلك رواية لم نقله من عند أنفسنا، قال النبي ﷺ **«بئس أخو العشيرة»**. اهـ

ثم كتابه التاريخ الكبير وكلامه في الرجال فيه يدل على ذلك وأنه من علماء الجرح والتعديل.

---

(١) هدي الساري (٤٨٠).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٣٩).

(٣) المصدر السابق (١٢/ ٤٤١).

○ وأمَّا منزلته:

فقد قال الذهبي في رسالته: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» فقد قسَّم من تكلم في الرجال ثلاثة أقسام[1]:

١) قسم تكلموا في سائر الرواة، كابن معين، وأبي حاتم.

٢) قسم تكلموا في كثير من الرواة، كمالك وشعبة.

٢) قسم تكلموا في الرجل بعد الرجل، كابن عيينة والشافعي.

ثم قال: والكل على ثلاثة أقسام:

- قسم منهم متعنت في التوثيق متثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، فهذا إذا وثَّق شخصًا فعضَّ على قوله بنواجذك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه؟ فإن وافقه ولم يوثق ذلك الرجل أحد من الحذَّاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه لا يقبل فيه الجرح إلا مفسَّرًا، يعني لا يقبل فيه قول ابن عيينة مثلاً ضعيف، ولم يبين سبب ضعفه ثم يجئ البخاري وغيره يوثِّقه، ومثل هذا يختلف في تصحيح حديثه وتضعيفه.

ومن ثَمَّ قال الذهبي -وهو من أهل الإستقراء التام في نقد الرجال-: لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة. اهـ

ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه، ثم قال:

٢) وقسم منهم متسامح كالترمذي والحاكم والسخاوي.

قلت: وابن حزم فإنه قال في كل من أبي عيسى الترمذي وأبي القاسم البغوي وإسماعيل الصفار وأبي العباس الأصم وغيرهم من المشهورين إنه مجهول.

٣) وقسم معتدل كأحمد والدارقطني وابن عدي.

---

(١) انظر فتح المغيث (٣/ ٣٢٥).

وقال الحافظ ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح»:[1] «إن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط فمن:

الأولى: شعبة وسفيان الثوري، وشعبة أشد منه.

ومن الثانية: يحيى القطان وعبدالرحمن بن مهدي، ويحيى أشد من عبدالرحمن.

ومن الثالثة: يحيى بن معين، وأحمد، ويحيى أشد من أحمد.

ومن الرابعة: أبو حاتم والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري.

وقال النسائي: لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه، فأما إذا وثقه ابن مهدي وضعفه يحيى القطان مثلاً، فإنه لا يترك لِمَ عرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النقد.

فيتبين مما ذكر أن منزلة الإمام البخاري في الجرح والتعديل هي أنه يعتمد على أمرين متوازنين:

الأمر الأول: بصره الجيد في الرجال ونقدهم وأنه في الطبقة المعتدلة وهي «الوسط» لا المتشدد الذي يأخذ بالغلطة والغلطتين، ولا المتساهل؛ فهو في هذا الأمر في مكان الاعتدال.

الأمر الثاني: الورع الجيد في النقد، فينتقي الألفاظ الذي ينقد بها وينسب كل قول إلى قائله، ويظهر ذلك ما ذكره الذهبي[2]: «قال محمد بن أبي حاتم الورّاق سمعته -يعني البخاري- يقول: لا يكون لي خصم في الآخرة فقلت: إن بعض الناس ينقمون عليك في كتاب التاريخ ويقولون: فيه اغتياب الناس. فقلت: إنما روينا ذلك رواية، لم نقله من عند أنفسنا. قال النبي ﷺ: **«بئس أخو العشيرة»**، يعني في حديث عائشة». اهـ

(١) (١/ ٤٨٢).

(٢) السير (١٢/ ٤٤١).

فأنت تراه هنا يقول ما قلته في كتابي التاريخ من نقد الرجال إنما نرويه رواية إلى قائل لم يقله من عند نفسه. والله أعلم.

٨) عقيدة الإمام البخاري:

عقيدة الإمام البخاري -رحمه الله- فيمن يطالع كتابه، يجده سلفي المعتقد سالكًا طريقة أهل السنة والجماعة، وقد ثبت عنه أنه كان يقول: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، والقرآن كلام الله غير مخلوق، وأفضل أصحاب رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، على هذا حييت وعلى هذا أموت وعليه أبعث إن شاء الله.

وثبت أنه قال: من زعم أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو كذَّاب، وانظر كتابه «خلق أفعال العباد»، وانظر شروط الأئمة الخمسة للحازمي ص٢٢، و«هدي الساري» ص ٤٩١، وفيه قوله: «ومن زعم أنني قلت لفظي بالقرآن مخلوق؛ فهو كذاب، فإني لم أقله، إلا إني قلت: أفعال العباد مخلوقة».

فتبين من ذلك أن عقيدته ومنهجه على العقيدة الصحيحة، والمنهج الصحيح تقديم الكتاب والسنة والاحتجاج بهما على غيرهما، ويكفيه شرفًا أنه ألف أصح كتاب بعد كتاب الله، والمعتمد والمقبول من جميع الأمة. والله أعلم.

٩) مؤلَّفاته:

ذكر الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» من مؤلفاته غير الجامع الصحيح:

١- الأدب المفرد:

وهو مطبوع وقد ميَّز الشيخ الألباني صحيحه من ضعيفه في كتاب.

٢- جزء رفع اليدين في الصلاة:

قلت: وهو مطبوع عدة طبعات والحمد لله.

٣- جزء القراءة خلف الإمام. مطبوع أيضًا.

٤- بر الوالدين.

ذكره الحافظ ولم أعلم عنه شيئًا.

٥- التاريخ الكبير:

وهو مطبوع أيضًا بالهند، ومنه صورة وهي الموجودة بالأسواق ويحتاج إلى تحقيق. والله أعلم.

٦- التاريخ الأوسط:

ذكره الحافظ، وذكر فؤاد سزكين أنه موجود ببنكيبور، وهو ناقص، ولم أعلم عنه غير هذا. والله أعلم.

٧- التاريخ الصغير:

وهو مطبوع عدة طبعات منها طبعة بباكستان، ومعها الضعفاء والصغير له.

٨- الضعفاء:

هكذا سمَّاه الحافظ والموجود باسم الضعفاء الصغير، ومطبوع عدة طبعات وآخرها بتحقيق: بوران الضناوي.

٩- خلق أفعال العباد:

وذكره الحافظ -رحمه الله- وهو مطبوع.

ثم قال: وهذه التصانيف موجودة مروية لنا بالسماع أو بالإجازة، ثم قال ومن تصانيفه:

١٠- الجامع الكبير، وقال: ذكره ابن طاهر.

١١- المسند الكبير، والتفسير الكبير، وقال: ذكره البخاري.

١٢- كتاب الأشربه:

وقال: ذكره الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» في ترجمة كيسة.

١٣- كتاب الهبة: وذكره وراقه.

١٤- أسامي الصحابة:

وقال: ذكره أبو القاسم بن منده، وأنه يرويه من طريق ابن فارس عنه، وقد

نقل عنه أبو القاسم البغوي الكبير في «معجم الصحابة» له، وكذا ابن منده في «المعرفة» ونقل أيضًا من:

١٥- كتاب الوحدان: وهو من ليس له إلا حديث واحد من الصحابة.

١٦- كتاب المبسوط:

ذكره الخليلي في «الإرشاد» وابن مهيب بن سليم رواه عنه.

١٧- كتاب العلل:

ذكره أبو القاسم بن منده أيضًا وأنه يرويه عن محمد بن عبدالله بن حمدون عن أبي محمد عبدالله بن الشرقي عنه.

١٨- كتاب الكنى:

ذكره الحاكم أبو أحمد ونقل منه، وذكر فؤاد سزكين[١] أنه طبع في حيدر آباد ١٣٦٠هـ.

١٩- كتاب الفوائد:

ذكره الترمذي في أثناء كتاب المناقب من جامعه.

وذكر سزكين أن له من الكتب أيضًا:

٢٠- التاريخ في معرفة رواة الحديث ونقلة الآثار والسنن وتمييز ثقاتهم من ضعافهم وتاريخ وفياتهم.

وأنه توجد منه (١٨) ورقة في سراي مدينة نقلاً عن فهرس معهد المخطوطات وكذا كتاب:

٢١- التواريخ والأنساب:

وأنه توجد منه عدة ورقات في سراي أحمد الثالث. وكذا كتاب:

٢٢- العقيدة أو التوحيد:

وأنه في (١٢) ورقة وأن عليه كتاب «كفاية المقتصد الحميد على خلاصة

---

(١) (٢٠٥/١).

التوحيد» من تأليف عبدالرحمن بن عبدالبر الصعيدي الحوتكي، ذكر ذلك نقلاً عن فهرس معهد المخطوطات.

٢٣- كتاب أخبار الصفات:

وذكر أنه في الظاهرية نقلاً عن فهرس معهد المخطوطات.

١٠) وفاته:

ذكر الحافظ[١] أن الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- لمَّا صارت الوحشة بينه وبين أمير بُخارى، كتب إليه أهل سمرقند يلتمسون خروجه إليهم فلمَّا سار إليهم صار بخرتنك وهي قرية على فرسخين من سمرقند كان له أقارب بها فنزل عليهم فمرض أيامًا وتوفي -رحمه الله تعالى- وكانت وفاته ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومئتين عن اثنتين وستين سنة.

وكان قد قال قبل وفاته: كفِّنوني في ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة، ففعلوا ذلك، وصلى عليه بعد ظهر يوم عيد الفطر، ودُفِن بها -رحمه الله-، والله أعلم.

* * * *

(١) الهدي (ص٤٩٣).

التعريف بالجامع الصحيح

١) اسمه:

ذكر الحافظ ابن حجر -رحمه الله-[1] أن تسميته له هو (الجامع المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه).

وقال: ومما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحًا.

لكن الشيخ محمد بن محمد أبا شهبه -رحمه الله- يذكر في كتابه التعريف بكتب الحديث الستة[2] أنه سماه: (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) والله أعلم.

٢) سبب تأليفه:

ذكر الحافظ بسنده إليه كما في الهدي[3] قوله: قال أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري: «كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة رسول الله ﷺ قال: فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصَّحيح».

وقال الحافظ أيضًا بسنده إليه عن سليمان بن محمد بن فارس قال: سمعت البخاري يقول: «رأيت النبي ﷺ وكأنني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذب بها عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لي: أنت تذب عنه الكذب» فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح، وذكر مثل ذلك الشيخ أبو شهبه في كتابه السابق، والله أعلم.

---

(١) هدي الساري (٨).

(٢) (ص٥٤).

(٣) (٨- ٩).

٣) منهجه فيه:

الـمنهج: الطريـق، وطريقـة أبـي عبـد الله -رحمـه الله- في تأليفـه هـذا الكتـاب المبارك:

أولاً: التزم فيه الصحة، كما ذكر هو عن نفسه فقد ذكر الحافظ[١] قوله: «لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحًا وما تركت من الصحيح أكثر».

ثانيًا: مع تحريه ودقة نظره وسعة إطلاعه رزق إخلاصًا في تأليفه الجامع حيث قال كما ذكر الحافظ حيث قال: «صنفت كتابي الجامع في المسجد الحرام وما أدخلت فيه حديثًا حتى استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته».

ثالثًا: ساق الحافظ بسنده إلى المبارك بن محمد أنه قال: «شرط أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع، وإن كان للصحابي راويان فصاعدًا فحسن، وإن لم يكن إلا راو واحد وصح الطريق إليه كفى».

رابعًا: قال الحافظ -رحمه الله-[٢]: «عند التأمل يظهر أن البخاري أتقن رجالاً وأشد اتصالاً» قلت: يقصد من مسلم.

خامسًا: انتقاؤه للأحاديث حيث اختاره من ستمائة ألف حديث في ستة عشرة سنة، كما ذكر ذلك الحافظ[٣] حيث قال: «وعن البخاري قال صنَّفت الجامع من ستمائة ألف حديث في ستة عشرة سنة، وجعلته حُجَّة فيما بيني وبين الله».

سادسًا: قسَّم كتابه في تأليفه إلى كتب وأبواب، وترتيبه هذه الكتب والأبواب يدل على براعته حيث بدأه ببدء الوحي، وانتهى بكتاب التوحيد.

سابعًا: مدى قدرة البخاري على استنباط الفوائد من الأحاديث ويظهر ذلك في تجزئته للأحاديث وتبويبه على ذلك، وقد يكرر الحديث لفائدة أو يختصر

(١) الهدي (ص٧).
(٢) الهدي (ص٩).
(٣) المصدر السابق (٤٨٩).

وكل ذلك لفائدة سواءً في المتن أو في السند أو اختلاف في اللفظ أو الألفاظ أو غير ذلك من النكَت الجيدة والفوائد البديعة التي يستخدمها البخاري -رحمه الله تعالى- والتي تدل على تمكّنه وعبقريته من علم الحديث الشريف.

ثامنًا: اشتمل جامع أبي عبدالله على مجموعة كثيرة من الأحاديث المعلّقة. والمعلّق هو: حذف الإسناد أو بعضه، وهناك كما قال أهل العلم ما علّقه بصيغة الجزم أو بصيغة التضعيف فقال: وروى، وذكر؛ صيغة جزم.

وقيل: ويرُوي أو رُوي، ويُذكر؛ صيغة ضعف.

تاسعًا: امتاز جامع أبي عبدالله -رحمه الله- بأن فيه أحاديث ثلاثية وهي: ما كان بين المصطفى ﷺ وبين البخاري ثلاثة رواة وهو طلب العلو في الإسناد، وعدد ما فيه من ذلك:

اثنان وعشرون حديثًا، قد أفردها بعض أهل العلم بمؤلف كالشيخ علي القاري الحنفي.

قلت: وأطول إسناد في البخاري هو حديث يأجوج ومأجوج رواية زينب بنت جحش أم المؤمنين[1]. فهو حديث تُساعي بينه وبين المصطفى ﷺ تسع رواة. والله تعالى أعلم.

٤) مذهب الإمام البخاري في جامعه في اشتراط اللُّقيا:

مِما هو معلوم أن شرط الحديث الصحيح اتصال السند، وبما أن العنعنة لا تثبت صريح السماع واختلفوا في اللُّقيا هل تفيد السماع أم لا؟ وقال ابن رجب كما في العلل له[2]: «فدلَّ كلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم على أن الاتصال لا يثبت إلا بثبوت التصريح بالسماع وهذا أضيق من قول ابن المديني والبخاري فإن المحكي عنهما: أنه يعتبر أحد أمرين، إما السماع، وإما اللقاء، وأحمد ومن تبعه لا بد من ثبوت السماع». اهـ

---

(١) انظره في الفتح (١٣/ ١٠٧).

(٢) انظر: شرح العلل للترمذي (١/ ٣٦٧).

يعلم من هذا أن البخاري -رحمه الله- يشترط اللقاء أو السماع بين المتعاصرين وقد تكلم عن ذلك ابن رُشَيْد في كتابه: «السنن الأبين» يراجع في ذلك.

وعلمت أن هناك رسالة ماجستير بعنوان: «موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين».

٥) النقد الموَّجه للجامع الصحيح:

انتقد بعض الحفاظ على البخاري -رحمه الله- أحاديث أخرجها في صحيحه منهم: الإمام الدارقطني برسالة الإلزامات ورسالة التتبع حيث يلزمه بعدم إخراج أحاديث أخرج مثلها أو دونها في الصحة أو غير ذلك مما هو مذكور في تلك الرسالة فلتراجع وهي: مائة وعشرة أحاديث أوردها الحافظ ابن حجر في فصل من الهدي، وأجاب عن ذلك[1] حيث قال: «هذا جميع ما تعقبه الحفَّاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد المطلعون على خفايا الطرق وليست كلها من أفراد البخاري، بل شاركه مسلم في كثير منها وعدة ذلك: اثنان وثلاثون حديثًا، فأفراده منها ثمانية وسبعون فقط وليست كلها قادحة، بل أكثرها الجواب عنها ظاهر، والقدح فيه مندفع وبعضها الجواب عنه محتمل واليسير منه في الجواب عنه تعسف كما شرحته مجملاً في أول الفصل وأوضحته مبينًا أثر كل حديث منها فإذا تأمل المنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف في نفسه، وجل تصنيفه في عينه وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم فليس سواء من يدفع بالصدر فلا يأمن دعوى العصبية ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية والضوابط المرعية. -فلله الحمد- الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والله المستعان وعليه التكلان»[2]. اهـ

---

(١) انظر: (ص٣٨٢).

(٢) الهدي (ص٣٨٣).

قال الشيخ محمد أبو شهبة -رحمه الله- في كتابه[1] بعد سياقه كلام الحافظ: هو كلام إمام ناقد منصف لا يختلف إثنان في أنه جمع بين الحفظ والبصر بالنقد وبين الفقه والحذق للأصوليين أصول الفقه وأصول الحديث.

قلت: قد أجاب الحافظ -رحمه الله- عن كل حديث حديث، فالرد عليها بمراجعة ذلك وقد أجاب كذلك على أحاديث مما كان ينبغي للدارقطني أن ينتقدها على البخاري، وذلك لأنها على شرط ومنهاج الدارقطني الذي انتقد على البخاري تلك الأحاديث المئة والعشرة فكأنّه يقول: وهذه الأحاديث التي تشابه ما انتقدت يا دارقطني كان ينبغي أن تذكرها، وأجاب عليها كما قال في أماكنها من الشرح لتكمل الفائدة.

كذلك عقد فصلاً -رحمه الله- في ذكر أسماء من طعن فيه من رجال البخاري وأجاب عن ذلك كما قال موضعًا موضعًا مرتبًا على حروف المعجم حيث ذكر ذلك وقال: وتمييز من أخرج له منهم في الأصول أو في المتابعات والإستشهادات مفصلاً لذلك جميعه. والله تعالى أعلم.

٦) عدد أحاديثه:

ذكر الحافظ أن ابن الصلاح عد أحاديث صحيح البخاري فبلغت سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثًا بالأحاديث المكررة، وبغير المكررة أربعة آلاف، ثم قال: وتبعه الشيخ محي الدين النووي.

ولكن تعقبهما -رحمه الله- وعدّها عداً دقيقًا وتتبعها.

أولاً: الموصولة، فعدها من (ص٤٦٥) من الهدي كتابًا كتابًا وبابًا بابًا ص٤٦٨، فبلغ الموصول (٢٦٠٢) حديثًا، وأن جميع أحاديثه كلها بالمكرر بلغ عددها كما عدّها الحافظ (٧٣٩٧) حديثًا وقال: فقد زاد على ما ذكروه (١٢٢) حديثًا.

وذكر أن التعاليق التي في البخاري (١٣٤١) حديثًا مُعلّقًا وذكر أن ما فيه من

(١) التعريف بكتب الحديث الستة (ص٦٧).

المتابعات (٣٤١) ثم قال: فجميع ما في الكتاب على هذا المكرر، تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثًا، وهذه العدة خارج عن الموقفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم، وقد استوعبه ووصل جميع ذلك في كتاب (تغليق التعليق) وهذا الذي حررته من عدة ما في صحيح البخاري تحرير بالغ فتح الله به لا أعلم من تقدمني إليه، وأنا مقر بعدم العصمة من السهو والخطأ والنسيان والله المستعان» اهـ.

٧) منزلته من الكتب الستة:

الذي عليه الجمهور أنَّه أصح كتاب بعد كتاب الله تبارك وتعالى وذكر الشيخ محي الدين النووي أنه قيل: إن مسلمًا أصح لكن قال: والصواب الأول، وقيل: كلاهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى؛ لكن قال: أصحهما وأكثرهما فائدة البخاري، والله تعالى أعلم[1].

٨) رواة صحيح البخاري:

ذكر الحافظ -رحمه الله- في أول شرحه[2] كيفية اتصاله بالجامع الصحيح، وأنَّ الرواة الذين رووا جامع أبي عبدالله واتصل إسناد الحافظ إليهم أربعة رواة هم:

١. الفربري: وهو أبو عبدالله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري وذكر أن سماعه للصحيح من أبي عبدالله مرتين، مرة بفربر ومرة ببخاري، وكذلك اتصل سماعه للصحيح من:

٢. النسفي وهو: إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي، وكذا اتصل سماعه للصحيح من:

٣. حماد بن شاكر النسوي.

٤. وكذا من رواية أبي طلحة منصور بن محمد بن علي بن قُرينة -بقاف

---

(١) التقريب مع الشرح (التدريب) (١/ ٩١)، مقدمة الهدي (١٣).
(٢) الفتح (١/ ٥).

ونون بوزن يسيرة- البزدوي بفتح الموحدة وسكون الزاي[1]. ثم ذكر -رحمه الله- كيفية وصول هذه الروايات إلى الصحيح[2].

وأقول أنا كاتب هذه الأسطر -عفى الله عنه-: قد وصلتني إجازة برواية الجامع الصحيح، لأبي عبدالله البخاري -رحمه الله- بطريق الحافظ ابن حجر -رحمه الله- بسنده إلى الفربري عن طريق شيخنا الشيخ: حماد الأنصاري -حفظه الله-، وكذا الشيخ: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، وهناك عدة مشايخ أروي عنهم ذلك بطريق الإجازة، والله الموفق.

٩) المستخرجات على الجامع الصحيح للبخاري:

المستخرجات كما قال العراقي هو أن يأتي المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه.

ومن فوائد المستخرجات كما ذكر النووي[3] فائدتان:

الأولى: علو الإسناد. **والثانية:** زيادة الصحيح.

لكن ذكر السيوطي[4] زيادة فوائد منها:

القوة بكثرة الطرق للترجيح.

قلت: لعلها تندرج تحت الفائدة الثانية.

قال: ومنها: أن يكون مصنف الصحيح، روي عمن اختلط ولم يبين هل سماع ذلك الحديث في هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده.

قال: ومنها: أن يروي في الصحيح عن مدلس بالعنعنة؛ فيرويه المستخرج بالتصريح بالسماع.

---

(١) وذكر رواية المحاملي لكنه قال: إنَّه ممن سمع من البخاري ولم يكن عنده الجامع الصحيح، وإنما سمع منه مجالس أملاها ببغداد في آخر قدمة قدمها البخاري، وقال: قد غلط من روى الصحيح من طريق المحاملي المذكور غلطًا فاحشًا.

(٢) الفتح (١/ ٥، ٦، ٧).

(٣) التقريب (١/ ١١٤).

(٤) التدريب (١/ ١١٥).

قال: ومنها: أن يروي عن مبهم كحدثنا فلان أو رجل؛ فيعينه المستخرج.

قال: ومنها: أن يروي عن مهمل كمحمد من غير أن يذكر ما يميزه عن غيره؛ فيميزه المستخرج.

وكتب المستخرجات ألفها مؤلفها لتقوية المستخرج عليه ولعلو الإسناد، وقد اعتنى أصحاب المستخرجات بالكتب الستة، فعلى الصحيحين ألفت عدة مستخرجات منها:

١. المستخرج على الصحيحين:

للحافظ أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد، ت٣٦٥هـ ذكر ذلك الذهبي[١]، وقال[٢]: «وخرج على صحيح البخاري كتابًا وعلى صحيح مسلم كتابًا».

٢. المستخرج على الصحيحين:

للحافظ أبي عبدالله محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري المعروف -بابن الأخرم- ت (٣٤٤هـ)، ذكر ذلك الذهبي[٣].

٣. المستخرج على الصحيحين:

للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني، ت(٤٣٠هـ)، ذكر ذلك الصفدي[٤].

وهناك مستخرجات كثيرة ذكر بعضها محقق كتاب مختصر الأحكام للطوسي، وهو كتاب مستخرج على الترمذي حقّقه الأخ أنيس بن أحمد الأندونيسي[٥].

○ والمستخرجات على صحيح البخاري كثيرة منها:

١- مستخرج الإسماعيلي.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٨٨).
(٢) التذكرة (٣/ ٩٥٦).
(٣) السير (١٥/ ٤٦٧).
(٤) الوافي بالوفيات (٧/ ٨٣).
(٥) (١/ ١٠٣- ١٢٧).

٢- مستخرج البرقاني.

٣- مستخرج أبي أحمد الغطريفي.

٤- مستخرج ابن أبي ذهل الضبي.

٥- مستخرج ابن مردويه الأصبهاني[1].

١٠) أهم شروح الجامع الصحيح:

اعتني بكتاب البخاري عناية فائقة لم يعتن بكتاب بعد كتاب الله ما اعتني به. وأفضل شروح جامع أبي عبدالله.

١. فتح الباري:

للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، والمولود سنة (٧٧٣هـ)، وهو أحسن الشروح وأوفاها، مع مقدمته هدي الساري وهي نفيسة في بابها مفتاح صحيح البخاري، وابتدأ شرحه سنة (٨١٧هـ)، وانتهى (٨٤٢هـ)، ويقع الشرح في (١٣) مجلدًا عدا المقدمة، وهناك كلمة مأثورة عن الإمام الشوكاني -رحمه الله- صاحب نيل الأوطار وهي قوله: «لا هجرة بعد الفتح»، يقصد أنَّه لا يأتي بعده مثله، والله تعالى أعلم.

٢. عمدة القاري:

للعلامة بدر الدين محمد بن أحمد العيني المتوفى سنة (٨٥٥هـ)، والمولود سنة (٧٦٢هـ)، وهو يميل إلى المسائل الفقهية والاستنباطات التي تستنبط من الحديث، وهو مطبوع في (٢٥) جزءًا في (١٣) مجلدًا.

٣. إرشاد الساري:

للعلامة الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني المتوفى سنة (٩٢٣هـ)، وهو شرح موجز، وينقل ممن سبقه، كفتح الباري وغيره وله مقدمة

(١) انظر: تدريب الراوي (١/ ١١١).

وهو مطبوع في عشر مجلدات، وبهامشه شرح النووي لمسلم، والله تعالى أعلم.

وهناك شروح كثيرة بعضها مخطوط وهو الأغلب، كشرح الخطابي وابن بطال والنووي والكرماني والزركشي وابن الملقن وسبط بن العجمي وغيرهم[1] والله تعالى أعلم.

❊ ❊ ❊ ❊

(١) انظر: تاريخ التراث العربي (١/ ١٧٧- ١٩٢).

التعريف بالإمام مسلم -رحمه الله-
وبكتابه الجامع الصحيح

إنَّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدًا عبده ورسوله ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

وبعد:

فهذا الكتاب في معرفة الإمام مسلم بن الحجاج -رحمه الله تعالى- والتعريف بكتابه «الجامع الصحيح» أسأل الله أن ينفع بها طلبة العلم بكلية الشريعة السنة الثانية إنَّه جواد كريم.

○ أولاً: التعريف بالإمام مسلم:

١) اسمه ونسبه:

هو الإمام الكبير الحافظ المجود الحجة الصادق أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري صاحب الصحيح، فلعله من موالي قشير[١].

وقُشَيْر بضم القاف وفتح الشين وسكون الياء تحتها نقطتان وفي آخرها راء، نسبة إلى قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، قبيلة كبيرة ينسب إليها كثير من العلماء[٢].

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٥٧- ٥٥٨).

(٢) ابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب.

٢) **مولده:** قيل: إنَّه ولد سنة أربع ومئتين من الهجرة (٢٠٤هـ)[1].

٣) سماعه الحديث:

قال الذهبي: «وأول سماعه في سنة ثمان عشرة (٢١٨هـ)، من يحيى بن يحيى وحج في سنة عشرين (٢٢٠هـ)، وهو أمرد فسمع بمكة من القعنبي (عبد الله بن مسلمة بن قعنب، ت ٢٢١هـ)، فهو أكبر شيخ له، ومن أحمد بن يونس وجماعة وأسرع إلى وطنه، ثم ارتحل بعد أعوام قبل الثلاثين (٢٣٠هـ)، وأكثر عن علي بن الجعد (شيخ الإمام البخاري ت٢٣٠هـ)، لكن ما روى عنه في الصحيح شيئًا ورحل لسماع الحديث إلى العراق والحجاز والشام ومصر»[2].

٤) وصفه:

قال الحاكم: «كان متجر مسلم خان مَحْمِش، ومعاشه من ضياعه بأسْتوا، رأيت من أعقابه من جهة البنات في داره، وسمعت أبي يقول: رأيت مسلم بن الحجاج يحدث في خان محمش، فكان تام القامة، أبيض الرأس واللحية، يرخي طرف عمامته بين كتفيه»[3].

وقال الذهبي: «إنّ مسلمًا كانت فيه حدّة في خلقه؛ وبسببها انحرف عن الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- بعد أن كان يناضل عنه ولاسيما بعد الفتنة»[4].

<u>قلت</u>: أمّا أنّ مسلمًا كانت فيه حدّة، فهذا لا يمنع من فضله وعلمه، والحدة تعتري عظماء الرجال، وشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- كانت فيه حدّة، كما ذكر في وصفه لكن كان يكتمها بحلمه.

<u>قلت</u>: وأمّا أنّها السبب في انحراف مسلم عن البخاري، فليس هناك ما يعضدها. وأما ذكر اختلاف مسلم عن البخاري في إيراد الحديث الصحيح باللُّقي

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، الخلاصة، تهذيب التهذيب لابن حجر.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٥٨).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٧٠).

(٤) المصدر السابق (١٢/ ٥٧٢).

أو بالعنعنة؛ وأنه السبب في انحراف مسلم عن البخاري، فليس ذلك بمقبول بل كل إنسان له اجتهاده في العلم.

٥) الفتنة:

الفتنة التي حدثت في عصر مسلم هي مسألة خلق القرآن، وامتحان النَّاس بها، وقد امتحن خلق كثير من العلماء، ولم يسلم منها أحدٌ إلا من رحم ربك وتسمى بالمحنة.

قال الحافظ الذهبي: «وقال أبو سعيد حاتم بن أحمد الكندي: سمعت مسلم ابن الحجاج يقول: لمَّا قدم محمد بن إسماعيل نيسابور، ما رأيت واليًا ولا عالمًا فعل به أهل نيسابور، ما فعلوا به استقبلوه مرحلتين وثلاث. فقال محمد بن يحيى الذهلي في مجلسه: «من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غدًا فليستقبله؛ فاستقبله محمد بن يحيى الذهلي وعامة العلماء، فنزل دار البخاريين»[1].

قلت: هذا ما كان بين أبي عبدالله وبين محمد بن يحيى، ثم دخل داء الحسد وهم بشر ليسوا بمعصومين.

قال أبو عثمان: «فازدحم الناس على محمد بن إسماعيل حتى امتلأ السطح والدار».

قلت: وكان قد قال محمد بن يحيى لأصحابه وتلاميذه: لا تسألوه (يعني البخاري) عن شيء من الكلام، فإنَّه إن أجاب بخلاف ما نحن فيه وقع بيننا وبينه.

قلت: وفعلاً سألوه عن «اللفظ بالقرآن» فقال: «أفعالنا مخلوقة وألفاظنا من أفعالنا»، فوقع بينهم اختلاف فقال بعض الناس: قال لفظي بالقرآن مخلوق وقال بعضهم: لم يقل.

قال أبو عثمان: وهو ينقل عن الحاكم قال: «وسمعت محمد بن يعقوب الحافظ يقول: لمَّا استيطن البخاري نيسابور، أكثر مسلم بن الحجاج الاختلاف

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٥٨).

إليه، فلمَّا وقع بين الذهلي وبين البخاري ما وقع في مسألة اللفظ، ونادىٰ عليه ومنع الناس عنه، انقطع عنه أكثر الناس غير مسلم»[١].

وقال أيضًا: «قال أحمد بن منصور الشيرازي: سمعت محمد بن يعقوب الأخرم سمعت أصحابنا يقولون لمَّا قام مسلم وأحمد بن سلمة من مجلس الذهلي، قال الذهلي: لا يساكنني هذا الرجل في البلد؛ فخشي البخاري وسافر»[٢].

○ **فائدة عظيمة:**

قلت: مسألة اللَّفظ تنقسم إلى قسمين:

١- قسم متفق عليه بين علماء السلف، وهو أن القرآن غير مخلوق، وأنَّه كلام الله، وأن كلامنا مخلوق.

٢- قولهم «لفظي بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق». أنكر ذلك أحمد بن حنبل والذهلي.

وقولهم «لفظي بالقرآن مخلوق» هذا يراد به أمران هما:

أ) الملفوظ نفسه.

ب) وإما التلفظ به وهو الأداء فلهذا الإيهام منع الإطلاق، والبخاري -رحمه الله- قال: اللفظ مخلوق. ولم يقل: لفظي بالقرآن مخلوق[٣].

والشاهد من ذلك علاقة مسلم مع البخاري -رحم الله الجميع-.

٦) مشايخه:

* **تتلمذ -رحمه الله- على كثير[٤] من أهل العلم ومن أشهرهم:**

١. أبو بكر بن أبي شيبة
٢. محمد بن المثنىٰ الملقب بالزمن
٣. محمد بن عبدالله بن نمير
٤. محمد بن بشار الملقب بندار

(١) نقل الذهبي هاتين المقطعين من كتاب «أخبار نيسابور» للحاكم.
(٢) نقل الذهبي هاتين المقطعين من كتاب «أخبار نيسابور» للحاكم.
(٣) راجع كتاب خلق أفعال العباد للبخاري.
(٤) راجع في الاطلاع علىٰ شيوخ مسلم في تهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب، وسير أعلام النبلاء.

٥. محمد بن حاتم الملقب بالسمين
٦. أبو خيثمة زهير بن حرب
٧. قتيبة بن سعيد
٨. أبو كريب محمد بن العلاء بن كريب
٩. محمد بن رافع القشيري النيسابوري
١٠. علي بن حجر السعدي

ويعتبر الإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري من أعظم مشايخه، الذي استفاد منه فائدة كبيرة في تمكنه من معرفة الحديث النبوي، والتثبت في نقل الأخبار.

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في معرض ترجيح صحيح البخاري على صحيح مسلم، (هذا مع اتفاق العلماء على أن البخاري كان أجل من مسلم في العلوم، وأعرف بصناعة الحديث منه، وإنّ مسلمًا تلميذه وخريجه، ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره، حتى قال الدارقطني: لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء)[1].

ومع أن الإمام مسلم تتلمذ على الإمام البخاري -رحم الله الجميع-، لم يرو عنه في الصحيح شيئًا ولعل ذلك لأمرين أو أحدهما:

أولهما: الرغبة في علو الإسناد، وذلك لأن مسلمًا شارك البخاري في كثير من شيوخه.

ثانيهما: أنّ ما أخرجه البخاري من الصحيح قد كفاه مؤنته في البحث والتحقيق، فوجّه عنايته إلى تجريد الصحيح من غيره من غير طريق البخاري، والله أعلم.

٧) تلامذته:

تتلمذ على يديه عدد كبير من أهل العلم[2] وسمعوا منه ورووا عنه الجامع وغيره من كتبه، منهم:

١. علي بن الحسن بن أبي عيسى الهلالي (وهو أكبر منه).

---

(١) ابن حجر، نخبة الفكر.
(٢) تتبعهم إن شئت، في تهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب، وسير أعلام النبلاء.

٢. محمد بن عبدالوهاب الفراء (شيخه).

٣. أبو الفضل أحمد بن سلمة.

٤. إبراهيم بن أبي طالب (رفيقه).

٥. صالح بن محمد جزرة.

٦. أبو عمر أحمد بن سفر الخفاف.

٧. أبو بكر بن خزيمة.

٨. يحيى بن محمد بن صاعد.

٩. الحافظ أبو عوانة.

١٠. إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه، راوي الصحيح.

وروى عنه الترمذي حديثًا واحدًا، ذكر ذلك المباركفوري: وهو ما أخرجه أبو عيسى في جامعه من كتاب الصيام، -باب ما جاء في إحصاء هلال شعبان لرمضان- فقال: حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى، حدثنا أبو معاوية عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة -رضي الله عنه-. قال: قال رسول الله ﷺ: «**أحصوا هلال شعبان لرمضان**».

٨) ثناء العلماء عليه:

أثنى أهل العلم على الإمام مسلم وتحدثوا بفضله وعلمه الشيء الكثير، وشهدوا له بقوة المعرفة وعلو المنزلة.

١. قال فيه شيخه محمد بن عبدالوهاب الفراء: «كان مسلم من علماء الناس وأوعية العلم ما علمته إلا خيرًا».

٢. وقال ابن الأخرم: «إنَّما أخرجت مدينتنا هذه من رجال الحديث ثلاثة: محمد بن يحيى، وإبراهيم بن أبي طالب، ومسلم بن الحجاج».

٣. وقال ابن عقدة: «قلما يقع الغلط لمسلم في الرجال؛ لأنَّه كتب الحديث على وجهه».

٤. قال ابن أبي حاتم: «كتبت عنه، وكان ثقة من الحفاظ له معرفة في الحديث، وسُئل عنه أبي فقال: صدوق».

٥. وقال بندار: «الحفاظ أربعة: أبو زرعة، ومحمد بن إسماعيل، والدارمي، ومسلم».

٦. وقال النووي: «وأجمعوا على جلالته، وإمامته وعلو مرتبته، وحذقه في هذه الصناعة، وتقدمه فيها، وتضلعه منها» وقال أيضًا: «إنّ مسلمًا -رحمه الله- أحد أعلام أئمة هذا الشأن، وكبار المبرزين فيه، وأهل الحفظ والاتقان، والرحالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان، والمعترف له بالتقدم فيه بلا خلاف عند أهل الحذق والعرفان، والرجوع إلى كتابه والمعتمد عليه في كل الأزمان».

٩) عقيدته:

إنّ عقيدته هي عقيدة أهل الحديث، كالبخاري وأحمد بن حنبل ومالك وأبي داود: المتبعين للسنة، عاملين بها المنابذين للبدع والأهواء، المنحرفين عن التقليد لأحد، ولم يظهر التقليد إلا بعدهم، فمسلم -رحمه الله- في الاعتقاد، كشيخه البخاري -رحمه الله تعالى-.

١٠) منزلته في الجرح والتعديل:

الجرح والتعديل: هو علمٌ يبحث فيه عن جرح الرواة، وتعديلهم بألفاظ مخصوصة.

وهو ثابت عن رسول الله ﷺ، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، والدليل على ذلك قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ ......﴾ [الحجرات: ٦].

وهو الكلام في الرواة ونقلة العلم من جرح أو تعديل.

يقول الإمام أبو حاتم: «وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة؛ لأنَّ التثبت في أمر الدين أولى من التثبت في الحقوق والأموال».

* **شروط الناقد (الجارح المعدل):**

يشترط أن يكون:

١- واسع الإطلاع على الأخبار المروية.

٢- عارفًا بأحوال الرواة السابقين.

٣- عارفًا بطرق الرواية.

٤- خبيرًا بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم.

٥- عارفًا بطرق الكذب وأسبابها.

٦- عارفًا بتواريخ وفاة الرواة وبلدانهم ورحلاتهم ومكان ولادتهم.

٧- ذا دراية بالمقارنة بين الروايات حتى يعرف من شذّ ومن حفظ.

٨- متيقظًا ذكيًا فطنًا مرهف الفهم دقيق الفطنة مالكًا لنفسه لا يستميله الهوى لحب أو بغض عادلاً لا يستفزه الغضب.

والإمام مسلم -رحمه الله- من أئمة النقد المعتمدين، والذي يدرس مقدمة كتابه الجامع يقف على أقواله في الرواة.

ولنذكر بعضًا من أقواله في معرفة الرواة، ومَنْ يقبل منهم ومَنْ يُرد.

قال -رحمه الله-: «إنَّا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار»،[1] ثم قال في تقسيمهم: «فأمَّا القسم الأول فإنَّا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لِمَ نقلوا ولم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخبط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدِّثين وبان ذلك في حديثهم، فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم على أنّهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم،

(١) صحيح مسلم بشرح النووي (١/ ٤٨).

فإنَّ اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم وأضرابهم من حمّال الآثار ونقال الأخبار»[1].

ثم قارن -رحمه الله- هؤلاء الثلاثة بمنصور بن المعتمر وسليمان الأعمش وإسماعيل بن أبي خالد، ثم قارن أيضًا بين الأقران كابن عون وأيوب السختياني مع عوف بن أبي جميلة وأشعث الحمراني.

ثم خلص إلى القسم الثالث وهو ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم قال: «فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، كعبدالله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد وعبد القدوس الشامي ومحمد بن سعيد المصلوب وغياث بن إبراهيم وسليمان بن عمرو أبي داود النخعي وأشباههم ممن اتهم بوضع الحديث وتوليد الأخبار، وكذلك من الغالب على حديثه المنكر والغلط أمسكنا أيضًا عن حديثهم» ثم عرف المنكر بقوله: «إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم» ثم عدَّد عددًا ممن عرف بذلك.

ثم بيَّن عمل أهل العلم في قبول الأخبار، بأن يكون الراوي قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ، في بعض ما رووا ووافقهم، فإذا زاد بعد ذلك في الحفظ والضبط قبلت زيادته.

ثم ذكر إذا خالف الراوي الرواة ومثَّل بالزهري يروي عنه الثقات وهشام بن عروة فينفرد راو عن الثقات براوية ما لم يرووه.

هذا الصنيع يدل على معرفة الإمام مسلم بعلم النقد، وقبول الأخبار، فمرتبته هي القبول وأنَّه من علماء الجرح والتعديل المقبول قولهم إن شاء الله تعالى.

١١) مؤلفاته:

لمسلم مؤلفات عديدة تدل على سعة علمه وتبحره في علم الحديث والرجال منها:

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي (ص٥٠) وما بعده.

فإنَّ اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم وأضرابهم من حمّال الآثار ونقال الأخبار»[1].

ثم قارن -رحمه الله- هؤلاء الثلاثة بمنصور بن المعتمر وسليمان الأعمش وإسماعيل بن أبي خالد، ثم قارن أيضًا بين الأقران كابن عون وأيوب السختياني مع عوف بن أبي جميلة وأشعث الحمراني.

ثم خلص إلى القسم الثالث وهو ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم قال: «فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، كعبدالله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد وعبد القدوس الشامي ومحمد بن سعيد المصلوب وغياث بن إبراهيم وسليمان بن عمرو أبي داود النخعي وأشباههم ممن اتهم بوضع الحديث وتوليد الأخبار، وكذلك من الغالب على حديثه المنكر والغلط أمسكنا أيضًا عن حديثهم» ثم عرف المنكر بقوله: «إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم» ثم عدَّد عددًا ممن عرف بذلك.

ثم بيَّن عمل أهل العلم في قبول الأخبار، بأن يكون الراوي قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ، في بعض ما رووا ووافقهم، فإذا زاد بعد ذلك في الحفظ والضبط قبلت زيادته.

ثم ذكر إذا خالف الراوي الرواة ومثَّل بالزهري يروي عنه الثقات وهشام بن عروة فينفرد راو عن الثقات براوية ما لم يرووه.

هذا الصنيع يدل على معرفة الإمام مسلم بعلم النقد، وقبول الأخبار، فمرتبته هي القبول وأنَّه من علماء الجرح والتعديل المقبول قولهم إن شاء الله تعالى.

١١) مؤلفاته:

لمسلم مؤلفات عديدة تدل على سعة علمه وتبحره في علم الحديث والرجال منها:

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي (ص٥٠) وما بعده.

١- كتابه الجامع الصحيح وسنفرد له دراسة خاصة.

٢- المسند الكبير: ذكره الحاكم ونقله عنه الذهبي[1].

٣- الأسماء والكنى: محقق مطبوع في الجامعة الإسلامية.

٤- كتاب العلل: ذكره الذهبي ولم أعلم عنه شيئًا.

٥- كتاب الطبقات: طبع بالهند طبعة حجرية، طبقات أهل العلم من زمن النبي ﷺ.

٦- المنفردات والوحدان: طبع في الهند أيضًا طبعة حجرية فيه كل راو تفرد بالرواية عن واحد.

٧- التمييز: حققه الدكتور: محمد الأعظمي سنة ١٣٩٥هـ وهو بيان أوهام وقعت في رواية بعض الأحاديث وفيها بيان أحوال بعض الرجال.

٨- رجال عروة بن الزبير: توجد نسخة منه في مكتبة الجامعة.

وهناك عدة كتب راجع مقدمة محقق كتاب الأسماء والكنى منها:

٩- كتاب الأقران.

١٠- سؤالات الإمام أحمد بن حنبل.

١١- الانتفاع بأهب السباع.

١٢- مشايخ مالك والثوري وشعبة.

١٣- أولاد الصحابة.

١٤- أفراد الشاميين.

١٥- التاريخ.

١٦- الأفراد.

١٧- حديث عمرو بن شعيب.

١٨- المخضرمين.

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ٥٩٠).

١٢) وفاته:

توفي رحمه الله عشية يوم الأحد، ودُفن يوم الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين ودُفن بنصر أباد ظاهر نيسابور.

انظر تذكرة الحفاظ للذهبي.

* * * *

التعريف بالجامع الصحيح

١) اسم الكتاب:

قيل اسمه «الصحيح» وقيل اسمه «الجامع الصحيح» ومن أضاف إليه «الجامع» فكأنَّه نظر إلى أنه جمع ما صح عن رسول الله ﷺ على الأبواب، ومن قال اسمه «الصحيح» لأنَّه جرّد الصحيح وأفرده في هذا الكتاب.

٢) سبب التأليف:

ذكر الإمام مسلم -رحمه الله- في مقدمته للجامع؛ أن سبب تاليفه هو أن شخصًا سأله في أن يتعرف على جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين، وأحكامه وما كان منها في الثواب والعقاب والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياء (أي الأخبار) بالأسانيد التي نقلت وتداولها أهل العلم فيما بينهم.

- ثم سأل الإمام مسلم تلخيصها له في تأليف، بلا تكرار؛ ليتمكن من التفهم فيها والاستنباط منها.

- وكان في مسلم حاجة وهي ما رآه من بعض العلماء من نشر الأخبار الضعيفة، وعدم التمييز بين السليم والسقيم، وما ينجم عن ذلك من أضرار، ولاسيما على العوام الذين لا يدركون الفرق بينهما، ثم قال أيضًا -رحمه الله- فالقصد منه إلى الصحيح القليل أولى من ازدياد السقيم.

ثم قال: ولولا الذي رأينا من صنيع كثير ممن نصب نفسه محدِّثًا فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة بعد

معرفتهم وإقرارهم بألسنتهم؛ أن كثيرًا مما يقذفون به إلى الأغبياء من الناس هو مستنكر ومنقول عن قوم غير مرضيين ممن ذم الرواية عنهم أئمة أهل الحديث، مثل مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي وغيرهم من الأئمة لِمَ سهل علينا الانتصاب لِمَ سألت من التمييز والتحصيل.

٣) منهجه في الصحيح:

اتبع طريقة سليمة في تأليفه هذا الصحيح تتضمن هذه الأمور:

١- العناية التامة في الجمع للأحاديث حتى قيل إنَّها ثلاثمائة ألف حديث مسموعة كما ذكر ذلك الخطيب البغدادي: «صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة».

٢- الانتقاء من هذا الجمع كما ذكر في المقدمة حيث أخرج لطبقتين دون الثالثة. كما ذكر ذلك الذهبي بالرواية عنه بقوله: «ما وضعت في كتابي هذا إلا بحجة وما أسقطت منه شيئًا إلا بحجة»[١].

٣- لم يكتف بهذا بل عرضه على الجهابذة من المحدثين فما رضوه أخرجه وما أشاروا إليه بتركه تركه يؤخذ هذا من قوله والذي ذكره النووي في المقدمة: «وعرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة تركته وكل ما قال إنَّه صحيح وليس له علة خرجته»[٢].

٤- هذا العمل العظيم أخذ من وقته خمس عشرة سنة، كما ذكر ذلك الذهبي «قال أحمد بن سلمة: كتبت مع مسلم -رحمه الله- في صحيحه خمس عشرة سنة وهو اثنا عشرة ألف حديث»[٣].

---

(١) راجع تذكرة الحفاظ (ص٥٩٠).

(٢) شرح مسلم للنووي (١/ ٢٦).

(٣) راجع تذكرة الحفاظ (٥٨٩).

٤) مذهبه في عدم اشتراط اللقيا:

لم يشترط مسلم ولا غيره من العلماء بل لم يقبلوا الحديث الذي يروى بين التلميذ والشيخ إلا بعد اللُّقيا أو احتمالها، وانقسم أهل العلم هاهنا إلى قسمين:

- لا بد من توفر اللُّقيا ولو مرّة واحدة، وبعضهم اشترط طول الصحبة.
- احتمال اللُّقيا كالمعاصرة فيكتفى بها.

ومعلوم أن الشرط الأول أقوى وأضبط وهو الذي مال إليه أبو عبدالله وشيخه علي بن المديني، والشرط الثاني مال إليه أبو الحسين ونصره، قال في المقدمة: «إنّ كل رجل ثقة روى عن مثله حديثًا وجائز ممكن لقاؤه والسماع منه لكونهما جميعًا كانا في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة إلا أن يكون هناك دلالة بيِّنة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئًا»[1].

٥) النَّقدُ الموجَهُ إليه:

قال الحافظ ابن حجر[2] -رحمه الله تعالى- في مقدمته لفتح الباري الموسومة بهدي الساري: «أنّه انتقد على الشيخين أحاديث عددها (٢١٠) حديثًا مئتان وعشرة أحاديث اشتركا في (٣٢) اثنين وثلاثين حديثًا وانفرد البخاري عن مسلم بـ(٧٨) ثمانية وسبعين حديثًا، وانفرد مسلم بـ(١٠٠) مائة حديث»، وتولى الحافظ الإجابة عن مائة وعشرة مما انفرد به البخاري أو شارك مسلمًا وبدأ الإجابة بقوله «وينبغي لكل منصف أن يعلم أنّ هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب فإن جميعها وارد من جهة أخرى وهي ما ادعاه الإمام أبو عمرو بن الصلاح وغيره من الإجماع على تلقي هذا الكتاب بالقبول والتسليم لصحة جميع ما فيه فإن هذه المواضع متنازع في صحتهما فلم يحصل لها التلقي ما حصل لمعظم الكتاب

(١) مقدمة صحيح مسلم.
(٢) هدي الساري لابن حجر (ص٢٤٦).

وقد تعرض لذلك ابن الصلاح في قوله إلا مواضع يسيرة انتقدها على الدارقطني وغيره.

أما أحاديث مسلم وهي مائة فقد أجاب عنها النووي في مواضعها وليست مجموعة كما فعل الحافظ في المقدمة قال:

فصل (قد استدرك جماعة.... إلخ)[1]، وليراجع أيضًا الموازنة بين الإمامين مسلم والدارقطني للشيخ الفاضل ربيع بن هادي.

٦) عدد أحاديثه:

ذكر النووي في التقريب أن عدة أحاديث صحيح مسلم نحو أربعة آلاف (٤٠٠٠) بإسقاط المكرر.

وقال العراقي في نكته على ابن الصلاح: ولم يذكر -يعني النووي- عدته بالمكرر وهو يزيد على عدّة كتاب البخاري لكثرة طرقه، وقد رأيت عن أبي الفضل أحمد بن سلمة أنه اثنا عشر ألفا حديث (١٢٠٠٠).

وقال الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي المتوفى سنة ١٣٨٨هـ -رحمه الله-، وقد عدّد أحاديثه، فبلغت بدون المكرر ثلاثة آلاف وثلاثة وثلاثين حديثًا (٣٠٣٣) قال: «وهو عمل ما سبقني إليه أحد من جميع المشتغلين بهذا الصحيح إذ كان جلُّ جهدهم أن يطلقوا عددًا ما ورقمًا تخمينيًّا وارتجالاً لا يرتكز على أساس سليم فجئت بهذا الحصر؛ كي أضع حدًّا حاسمًا فاصلاً لهذا الاضطراب والبلبلة، ولله الحمد.

٧) منزلته من الكتب الستة:

يأتي في الدرجة الثانية بعد صحيح البخاري أو معه فهو ثاني كتابين، هما أصح الكتب بعد كتاب الله -تبارك وتعالى-.

قال النووي في مقدمته على شرح صحيح مسلم: «اتفق العلماء -رحمهم الله-

---

(١) انظر شرح مسلم النووي (١/ ٢٧).

على أن أصح الكتب بعد القرآن الكريم الصحيحان: البخاري، ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة وقد صح أن مسلمًا كان ممن يستفيد من البخاري وهو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الاتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث»[1].

قال الحافظ أبو علي الحسين بن علي النيسابوري شيخ الحاكم أبي عبدالله -رحمه الله- «ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج»، ووافقه بعض شيوخ الغرب» والجواب من عدة أوجه:

١- للحافظ الذهبي -رحمه الله- ذكره في تذكرة الحافظ وقال: «لعلّ أبا علي ما وصل إليه صحيح البخاري»، واستبعد ذلك الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح.

٢- أن ذلك محمول على سرد الصحيح فيه دون أن يمزج بمثل ما في البخاري مما ليس على شرطه كالمعلقات وغيرها، ذكر ذلك أبو عمرو بن الصلاح في علوم الحديث.

٣- إنّ عبارة أبي علي هذه تقتضي أن صحيح مسلم أعلى درجات الصحيح وأنّه لا يقاومه كتاب إمّا أن يساويه كتاب صحيح البخاري فذلك لا تنفيه العبارة[2].

والحاصل أن صحيح مسلم في قمة الصحيح بعد صحيح البخاري ولم يفصح أحد بترجيح صحيح مسلم على صحيح البخاري، والله تعالى أعلم.

٨) رُواته:

قال الإمام النووي -رحمه الله-: «صحيح مسلم في نهاية من الشهرة وهو متواتر عنه من حيث الجملة والعلم القطعي حاصل بأنّه تصنيف أبي الحسين مسلم بن الحجاج، وأمّا من حيث الرواية المتصلة بالإسناد المتصل بمسلم، فقد انحصرت طريقه عنده في هذه البلدان والأزمان في رواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان عن مسلم».

---

(١) شرح مسلم للنووي (١/ ١٤).

(٢) الحافظ ابن حجر -شرح نخبة الفكر-.

وأيضًا رواية أبي محمد أحمد بن علي القلانسي عن مسلم[١].

وكلا الروايتين لها إسناد إلى النووي.

ورواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان يرويه عن الجلودي أبو أحمد محمد بن عيسى بن محمد بن عبدالرحمن بن عمرو به، ويرويه عنه الفارسي أبو الحسين عبدالظافر بن عبدالظافر بن أحمد بن محمد بن سعيد الفارسي الفسوي، ويرويه عنه أبو عبدالله محمد بن الفضل الفراوي، ويرويه عنه أبو القاسم منصور بن عبد المنعم الفراوي، ويرويه عنه أبو إسحاق إبراهيم بن منصور بن عبد المنعم الفراوي، ويرويه عنه أبو إسحاق إبراهيم بن أبي حفص عمر بن مضر الواسطي يرويه عنه النووي وتراجم كل منهم موجودة في مقدمة النووي على مسلم.

أمّا الرواية الثانية رواية أهل المغرب وهي رواية القلانسي عن مسلمن ورواها عنه القلانسي أبو بكر أحمد بن محمد بن يحيى الأشقر الفقيه على مذهب الشافعي، ورواها عنه أبو العلاء عبدالوهاب بن عيسى بن عبدالرحمن بن ماهان البغدادي، ورواها عنه أبو عبدالله محمد بن يحيى بن الحذاء التميمي القرطبي كما قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح.

-ولي أنا رواية بالإجازة إلى مسلم-.

٩) أهم شروحه:

اعتنى العلماء بصحيح مسلم كما اعتنوا بصحيح البخاري -رحمهم الله-، وقد شرحه الشارحون وعلّق عليه معلقون واختصره مختصرون[٢].

*** ومن أهم شروحه:**

شرح النووي الذي بين أيدينا وهو مطبوع عام (١٣٤٩هـ) بمصر ومصور عنه عدّ طبعات ويسمى: «المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج».

---

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (ص١١).

(٢) ارجع إلى تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين.

- وكذلك من أهم شروحه «المفهم فيما أشكل من صحيح مسلم»، وهو مخطوط، ومؤلفه أبو العباس القرطبي[١].

- وكذلك فتح الملهم، لشبير أحمد الهندي، وهو مطبوع.

- وأخيرًا تعليق محمد فؤاد عبدالباقي، وهو مطبوع.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

* * * *

(١) ولدي نسخة خطية منه، وقد طبع الآن بفضل الله ونعمه.

التعريف بالإمام أبي داود -رحمه الله-
صاحب السنن وبكتابه السنن

١) اسمه ونسبه:

هو الإمام الثبت سيد الحفاظ سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني[١]، وقيل: سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو[٢]، ثم نقل نسبه السابق الحافظ الذهبي عن ابن داسة والآجري.

٢) مولده:

وذكر الذهبي سنة مولده عن تلميذه النجيب أبو عبيد الآجري أنه قال: ولدت سنة اثنتين ومائتين، وصلَّيت على عفان ببغداد سنة عشرين فبيان مولده بنفسه أضبط من غيره، ولم أر اختلافًا في ذلك.

٣) نشأته:

وطلب العلم صغيرًا منذ نعومة أظفاره، فكان هذا مما أثر في حياته العلمية حتى قال تلميذه ابن داسة كما ذكر ذلك الذهبي[٣]، وابن داسة هو راوي السنن عنه -رحمهما الله تعالى- قال: «بلغنا أن أبا داود كان من العلماء العاملين حتى إنّ بعض الأئمة قال: كان أبو داود يُشبّه بأحمد بن حنبل في هديه ودلّه وسمته وكان أحمد يُشبّه في ذلك بوكيع وكان وكيع يُشبّه بسفيان، وسفيان بمنصور، ومنصور بإبراهيم، وإبراهيم بعلقمة، وعلقمة بعبدالله بن مسعود -رضي الله عنه-، وقال علقمة: كان ابن مسعود يُشبّه بالنبي ﷺ في هديه ودله».

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ٥٩١).
(٢) تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر.
(٣) انظر التذكرة.

قلت: الاتباع يورث العلم الصحيح المبارك.

٤) رحلاته العلمية:

رحل في طلب العلم فرحل إلى بلاد الحجاز والشام ومصر والعراق والجزيرة وخراسان ونزل البصرة واستقر بها حتى توفي بها؛ وذلك بطلب من أمير البصرة بعد فتنة الزنج؛ لتعمر بالعلم وأهله حيث يأتيه الطلاب من كل حدب وصوب، وتوفي -رحمه الله- في (١٦) شوال سنة (**٢٧٥هـ**) ودفن بجانب سفيان الثوري.

٥) شيوخه:

تتلمذ أبو داود -رحمه الله- على مشاهير من علماء السنة منهم:

أبو عمرو الضرير:

وهو حفص بن عمر، قال أبو داود: ولدت سنة (٢٠٢هـ) وصلَّيت على عفان ببغداد سنة (٢٢٠هـ)، وسمعت من أبي عمرو الضرير مجلسًا واحدًا، ودخلت البصرة وهم يقولون مات أمس عثمان المؤذن، وسمعت من سعدويه مجلسًا واحدًا، ومن عاصم بن علي مجلسًا واحدًا، وتبعت عمر بن حفص إلى منزله ولم أسمع منه شيئًا، والسماع رزق[١].

ومنهم: القعنبي، وأبو الوليد الطيالسي صاحب السنن، وسليمان بن حرب، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وهما اللذان أخذ عنهما علم الحديث، وتخرج على أيديهما، وشارك الأئمة الخمسة وهو سادسهم في شيوخ أهمهم:

١. محمد بن بشار الملقب بندار، توفي سنة **٢٥٢**هـ.

٢. محمد بن المثنى أبو موسى توفي سنة **٢٥٢**هـ.

٣. زياد بن يحيى الحساني توفي سنة **٢٥٤**هـ.

٤. عباس بن عبدالعظيم العنبري، توفي سنة ٢٤٦هـ.

---

(١) تهذيب التهذيب (١٧١).

٥. أبو سعيد الأشج عبدالله بن سعيد الكندي توفي سنة **٢٥٧**هـ.

٦. أبو حفص عمرو بن علي الفلاس توفي سنة **٢٤٩**هـ.

٦) تلامذته:

من أهم تلامذته ابنه عبدالله، قال عنه ابن خلكان: كان من أكابر الحفاظ ببغداد عالمًا متفقًا عليه إمام ابن إمام، له كتاب المصاحف، شارك أباه في شيوخه بمصر والشام، وتوفي سنة (٣١٦هـ).

ومنهم: أبو عبيد الآجري صاحب السؤالات له وهو محمد بن علي بن عثمان، وابن داسة وهو أبو بكر محمد بن عبدالرزاق بن داسة راوي السنن عنه، وأبو بكر أحمد بن سليمان بن النجار راوي كتاب الناسخ والمنسوخ عنه.

وروى عنه الترمذي -رحمه الله-، والنسائي في السنن.

وروى عنه أيضًا أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي، روى عنه السنن والمراسيل، ومن أراد استقصاء تلامذته وشيوخه فعليه بكتاب تهذيب الكمال، وسير أعلام النبلاء.

٧) ثناء العلماء عليه:

أما ثناء العلماء عليه: «فحدث عن البحر ولا حرج».

قال أبو بكر الخلال: أبو داود الإمام المقدم في زمانه رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم وبصره بمواضعه أحدٌ في زمانه رجل ورع مقدم، وسمع أحمد بن حنبل منه حديثًا واحدًا كان أبو داود يذكره.

وكان إبراهيم الأصبهاني وأبو بكر بن صدقة يرفعون من قدره، ويذكرونه بما لا يذكرون أحدًا في زمانه مثله.

وقال أحمد بن محمد بن ياسين الهروي: كان أحد حفَّاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ، وعلمه، وعلله، وسَنَده، في أعلى درجة النسك والعفاف والصلاح والورع.

وقال محمد بن إسحاق الصاغاني، وإبراهيم بن إسحاق الحربي: لمَّا صنف أبو داود كتاب السنن (ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود الحديد).

وقال أبو حاتم بن حبان: أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهًا وعلمًا وحفظًا ونسكًا وورعًا وإتقانًا وجمع وصنَّف وذب عن السنن.

وقال أبو عبدالله بن منده: الذين أخرجوا وميزوا الثابت من المعلول والخطأ من الصواب أربعة: البخاري، ومسلم وبعدهما أبو داود السجستاني، وأبو عبدالرحمن النسائي[1].

وجاء في مقدمة «غاية المقصود» تأليف: محمد شمس الحق العظيم آبادي في السنن: قال أبو سليمان: حدثني عبدالله بن محمد السبكي قال حدثني أبو بكر بن جابر خادم أبي داود وقال: كنت معه ببغداد فصلينا المغرب إذ قرع الباب، فإذا خادم يقول: هذا الأمير أبو أحمد الموفق (أخو الخليفة آنذاك) يستأذن فدخلت إلى أبي داود فأخبرته بمكانه فأذن له فدخل وقعد، ثم أقبل عليه أبو داود وقال: ما جاء بالأمير في مثل هذا الوقت، قال: خلال ثلاث، قال: وما هي؟ قال: تنتقل إلى البصرة فتتخذها وطنًا لترحل إليك طلبة العلم من أقطار الأرض، قال: هذه واحدة، هات الثانية قال: تروي لأولادي كتاب السنن، قال: نعم، هات الثالثة، قال: تفرد لهم الرواية فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة، قال: أمّا هذه فلا سبيل إليها فإن الناس شريفهم ووضيعهم في العلم سواء، قال ابن جابر: فكانوا يحضرون بعد ذلك ويقعدون ويضرب بينهم وبين الناس ستر فيسمعون مع العامة.

٨) أما منزلته في الجرح والتعديل:

فهو من فرسان هذا الشأن والمطلع على سؤالات الآجري لأبي داود في الجرح والتعديل يجد الشواهد العملية على علم هذا الرجل في الجرح والتعديل ولذلك جعله السخاوي، والسبكي في الطبقة التي تلي طبقة الإمام أحمد -رحمهم الله جميعًا-.

---

(١) انظر تهذيب الكمال (١١/ ٣٦٤- ٣٦٥).

قال السخاوي -رحمه الله- قسَّم الذهبي من تكلموا في الرجال أقسامًا:

١- قسم تكلَّموا في سائر الرواة كابن معين، وأبي حاتم.

٢- قسم تكلَّموا في كثير من الرواة كمالك، وشعبة.

٣- قسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة، والشافعي.

ثم قال الذهبي: والكل على ثلاثة أقسام:

١. متعنت في الجرح متثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، فإذا وثَّق رجلاً فعض على قوله بنواجذك، وإذا ضعَّف رجلاً فانظر هل وثَّقه غيره.

٢. قسم متسامح كالترمذي والحاكم.

٣. معتدل كأحمد والدارقطني.

قال الذهبي: لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن على توثيق ضعيف ولا تضعيف ثقة، ولذا كان مذهب النسائي أن لا يُترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه.

٩) منهجه في الجرح والتعديل:

يتبع -رحمه الله- منهج السلف تقوى الله تبارك وتعالى والحذر من أهل الكذب والبدع والتحري في الجرح والتعديل والإنصاف في الحكم على الرجل، وإليك هذا المثال:

نقل العقيلي في الضعفاء له[1] في ترجمة يعقوب بن كاسب عن زكريا بن علي الحلواني قال: رأيت أبا داود السجستاني قد جعل حديث يعقوب بن كاسب في وقايات (أي أغلفة توضع على ظهور الكتب) على ظهور كتبه فسألته عنه فقال: رأينا في سنده أحاديث أنكرناها فطالبناه بالأصول فدافعنا، ثم أخرجها بعد فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيَّرة بخط طري كانت مراسيل فأسندها وزاد فيها، قلت: وهذا هو النقد العلمي النزيه الذي يقوم على الصدق والتحري والدقة فيأتي بعد ذلك الحكم سليمًا.

(١) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٤٥١).

لذا فإن أبا داود يعتبر من النقاد الممتازين، فمحله إن شاء الله الاعتدال من الطبقة الوسطى، ومن القسم الأول الذين تكلموا في سائر الرواة. والله تعالى أعلم.

١٠) عقيدته:

تتلمذ الإمام أبو داود كما قلنا على الإمام أحمد إمام أهل السنة فهو بلا مدافعة يسير على نهجه، وطريقته طريقة أهل السنة السلف الصالح -رحمهم الله تعالى-: متبعين السنة منابذين لأهل الأهواء والبدع، وهذا من فضل الله تعالى وإلا فإن عصره يعج بالنحل والمذاهب والاتجاهات، ففي الكوفة كثرة الشيعة، وفي البصرة القدرية، وفي الشام النواصب فضلاً عن كثير من الطوائف كالخوارج، والجبرية، والجهمية، والمرجئة، والمعتزلة.

فنسأل الله تعالى أن يعصمنا كما تفضل على أولئك وعصمهم وأن يحيينا ويميتنا ونحن على مذهب أهل السنة والجماعة والسلف الصالح.

١١) مؤلفاته:

هذا الإمام الذي قد قضى حياته في العلم ومجالسة أهله ترك ثروة علمية عظيمة من أهمها:

١- كتاب السنن: وهو كتاب عظيم وسنفرد له دراسة خاصة.

٢- كتاب المراسيل:

وهو كتاب عظيم في بابه، والمرسل أحد أقسام الحديث، وقد أفرده الشيخ بهذا المصنف، وكان ضمن كتابه السنن وأفرد بالطبع وهو مطبوع عدّة طبعات.

٣- كتاب البعث والنشور -مطبوع-.

٤- مسائل أبي داود للإمام أحمد في الرواة، والفقه:

مخطوط دار الكتب الظاهرية، ثم طُبِع بعض الطبعات.

٥- سؤالات الآجري، لأبي داود، وقد طُبِع.

٦- الناسخ والمنسوخ.

٧- تسمية الإخوة الذين روى عنهم الحديث:

مخطوط دار الكتب في القاهرة، وقد طُبِع.

٨- مسند مالك: ذكره ابن حجر.

٩- دلائل النبوة: ذُكر في هدية العارفين.

١٠- كتاب أصحاب الشعبي: ذُكر في معرض أسئلة الآجري ص١٨١.

١١- الرد على أهل القدر.

١٢- رسالة أبي داود إلى أهل مكة: مطبوع.

ويوجد غيرها ولكن هذه هي أهم المؤلفات التي تمكنت من حصرها.

١٢) وفاته:

توفي -رحمه الله- في (١٦) شوال (**٢٧٥**هـ)، وقال الحافظ -رحمه الله- في التهذيب: وأوصى أن يغسّله الحسن بن المثنى، فإن اتفق وإلا نظروا في كتاب سليمان بن حرب عن حماد بن زيد في الغسل فعملوا به.

* * * *

دراسة عن كتاب « السُّنن » لأبي داود والتعريف به

١) اسمه:

كتاب أبي داود المشهور هو «السنن» كما قال هو -رحمه الله-: كتبت عن النبي ﷺ خمس مائة ألف حديث انتخبت منها هذا الكتاب: «السنن»، فيه أربعة آلاف وثمانمائة.

٢) سبب تأليفه:

يقول أبو داود في رسالته إلى أهل مكة: «لم أصنِّف في كتاب السنن إلا الأحكام، ولم أصنِّف الزهد وفضائل الأعمال وغيرها».

ويقول أيضًا: «وهو كتاب لا ترد عليك سنة عن النبي ﷺ بإسناد صالح إلا وهي فيه»، وذكر أنَّه استقصى في هذا الموضوع، قال: «ولا أعرف أحدًا جمع على الاستقصاء غيري».

ويقول العلامة ابن القيم -رحمه الله تعالى-: «ولمَّا كان كتاب السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث -رحمه الله- من الإسلام بالموضوع الذي خصه الله به بحيث صار حكمًا بين أهل الإسلام وفصلاً في موارد النزاع والخصام فإليه يتحاكم المنصفون وبحكمه يرضى المحققون فإنَّه جمع شمل أحاديث الأحكام ورتبها أحسن ترتيب ونظمها أحسن نظام مع انتقائها أحسن انتقاء وإطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء».

وقال العلامة الدهلوي في حجة الله البالغة: «كانت همة أبي داود جمع الأحاديث التي استدل بها الفقهاء ودارت فيهم وبنى عليها الأحكام علماء الأمصار فصنف سننه وجمع فيها الصحيح والحسن واللين والصالح للعمل».

٣) منهج المؤلف في كتاب السنن:

ذكر أبو داود -رحمه الله تعالى- في رسالته إلى أهل مكة الطريقة التي اتبعها في تأليفه كتاب السنن، فقال -رحمه الله-: «وليس في كتابي السنن عن رجل متروك الحديث شيء».

١- فعلم أنّه يتجنب الأحاديث عن المتروكين والمتروك هو شديد الضعف إلا إذا أراد أن يبينه كما قال: «وما كان في كتابي من حديث فيه وهي شديد بينته ومنه ما لا يصح سنده».

٢- ثم يذكر ما كان ضعفه محتمل فيخرجه إذا لم يجد في الباب غيره؛ لأنَّ من مذهبه أن الحديث الضعيف أقوى عنده من رأي الرجال.

ذكر ذلك غير واحد من علماء الحديث[١]، وقد قال أبو داود: وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح، ولعله صالح للاستشهاد لاسيما وقد قال أبو داود -رحمه الله- في رسالته: وإنّما لم أصنف في كتاب السنن إلا الأحكام.

٣- ذكر في رسالته إلى أهل مكة أنّه ألفه نسقًا على ما وقع عنده ثم ذكر أنّه لا يعرف أحدًا جمع على الاستقصاء غيره، وقال: إنّه كتاب لا ترد عليك سنة عن النبي ﷺ بإسناد صحيح إلا وهي فيه.

وقال ابن الصلاح: «إن أبا داود قال ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه وما كان فيه وهن شديد بيّنته، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح وبعضها أصح من بعض»[٢].

- **وقد قسم البقاعي والذهبي أحاديث أبي داود إلى ستة أقسام:**

١. أعلى ما في كتاب أبي داود من الثابت وهو ما أخرجه الشيخان وذلك نحو شطر الكتاب.

---

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٤).
(٢) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٣).

٢. ثم ما يليه وهو ما أخرجه أحد الشيخين.

٣. ثم ما رغب عنه الشيخان، وكان إسناده جيدًا سالمًا من الشذوذ.

٤. ثم ما كان إسناده صالحًا وقبِلَه العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعدًا.

٥. ثم ما يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه، فمثل هذا سكت عنه أبو داود.

٦. ثم ما يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه فهذا لا يسكت عنه بل يوهنه غالبًا وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته[1].

ونقل السبكي في طبقاته نقلاً عن الذهبي -رحمه الله-: «أن أبا داود قد وفى بذلك فإنَّه قد يبين الضعيف الظاهر ويسكت عن الضعيف المحتمل».

ومن هذا الاستعراض ودراسة منهج أبي داود يتبين ما يلي:

١- أنَّه يجمع أحاديث الأحكام وكل حديث احتج به أحد من أهل العلم.

٢- يعتمد الصحيح أولاً كما قال: ذكرت الصحيح وما يشبهه.

٣- يكرر الحديث إذا كان فيه فائدة ككلمة زائدة أو غير ذلك.

٤- ربما اختصر الحديث الطويل ويذكر الشاهد الذي بوَّب له من أجله، ذكر ذلك في رسالته فقال: «ربما اختصرت الحديث الطويل»، يشبه ذلك صنيع البخاري.

٥- يذكر الضعيف ويبوِّب له إذا لم يجد في الباب غيره، مع مراعاة أن لا يعتمد شديد الضعف.

٦- لم يخرِّج للمتروكين ولا الوضّاعين، والحمد لله لم يوجد في سنن أبي داود حديثًا موضوعًا، وإن كان ابن الجوزي، قد أورد في الموضوعات له أربعة أحاديث من سنن أبي داود ذكر أنَّها موضوعة، وقد رد ذلك السيوطي في كتابه: «القول الحسن في الذب عن السنن»، وللمعلومية فقد ذكر ابن الجوزي حديثًا في مسلم وقال إنَّه موضوع، وكلام ابن الجوزي ردَّه العلماء كالحافظ ابن حجر وغيره.

---

(١) انظر أبو داود: حياته وسننه، لمحمد لطفي الصباغ (ص٥٣).

قال الإمام الخطابي -رحمه الله- في معالم السنن: (فأما السقيم منه فعلى طبقات شرها الموضوع ثم المقلوب -أعني: ما قلب إسناده-، ثم المجهول؛ وكتاب أبي داود خلي منها بريئ من جملة وجوهها»[1].

٤) عدد أحاديث السنن:

فقد قال أبو داود -رحمه الله- في رسالته إلى أهل مكة: «ولعلّ عدد الذي في كتابي من الأحاديث قدر بأربعة آلاف وثمان مئة حديث ونحو ست مئة حديث مرسل»[2].

وذكر المباركفوري -رحمه الله- في مقدمته للتحفة عن أبي داود أنه قال: «كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث انتخبت ما ضمنته وجمعت في كتابي هذا أربعة آلاف حديث وثمان مئة حديث من الصحيح وما يشبهه ويقاربه ويكفي الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث»:

١. إنما الأعمال بالنيات.
٢. من حسن إسلام المرء.
٣. لا يكون المؤمن مؤمنًا حتى يرضى لأخيه.
٤. الحلال بيّن والحرام بيّن.

قلت: ذكر عزت الدعاس أن عدد الأحاديث التي في السنن كما رقمها (**٥٢٧٤**) حديثًا، وكذا في نسخة صحيح أبي داود للشيخ الألباني.

قلت: لعلها بالمكرر وما ذكره أبو داود بغير المكرر. والله تعالى أعلم.

٥) النقد الموجه إليه:

النقد الذي وجه إلى كتاب السنن من أنه يذكر بعض الأحاديث الضعيفة، وقد أجاب عنها العلماء. قال الخطابي: «فإن وقع شيء فيه من بعض أقسامها لضرب

(١) معالم السنن للخطابي (١/ ١١).
(٢) رسالة أبي داود (ص٣٢).

من الحاجة تدعوه إلى ذكره فإنه لا يألوا أن يبين أمره ويذكر علته، ويخرج من عهدته، وهناك قاعدة تقول من أسند فقد خرج من العهدة».

٦) رواته:

يقول الشيخ: محمد لطفي الصباغ في كتابه: «أبو داود حياته وسننه»، «وقد انتهيت من بحثي إلى أن كتاب السنن متواتر إلى صاحبه دون شك[١]» ثم قال: «ذكر العلماء أن الروايات عن أبي داود بكتابه السنن كثيرة جدًّا» ثم نقل كلام الحافظ ابن كثير من الباعث وهو قوله: «والروايات عن أبي داود لكتابه السنن كثيرة جداً ويوجد في بعضهما من الكلام بل والأحاديث ما ليس في الأخرى»[٢].

ثم ذكر أصحاب الروايات عن أبي داود وهم:

١- أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي المتوفى سنة (٣٣٣هـ)، واللؤلؤي نسبة إلى بيع اللؤلؤ، وروايته من أصح الروايات؛ لأنها آخر ما أملى أبو داود فقد سمع مرات كان آخرها في السنة التي مات فيها أبو داود (٢٧٥هـ).

٢- أبو بكر محمد بن بكر بن عبدالرزاق بن داسه التمَّار المتوفى سنة (٣٤٦هـ)، وروايته مشهورة في بلاد المغرب، وقد وصلت إلينا بعض المخطوطات برواية ابن داسه، وهي التي اعتمدها صاحب عون المعبود، وهي أكمل الروايات[٣].

٣- أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن درهم البصري المعروف بابن الأعرابي، وابن الأعرابي هو الإمام الحافظ الزاهد شيخ الحرم صاحب التصانيف هكذا ترجم له الذهبي[٤]، ولد سنة (٢٤٦هـ)، وتوفي (٣٤٠هـ)، وسقط من هذه النسخة كتاب الفتن والملاحم والحروف والقرآن والخاتم ونحو النصف من كتاب اللباس، وفاته أيضًا من كتاب الوضوء والصلاة والنكاح أوراق كثيرة.

---

(١) (ص٤٥).

(٢) (ص٤١).

(٣) انظر: عون المعبود، عزو إلى الصفحة.

(٤) تذكرة الحافظ (٣/ ٨٥٢).

٤- أبو الحسن علي بن الحسن بن العبد الأنصاري المتوفى سنة (٣٢٨هـ)، وفي هذه الرواية الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي، وهذه الرواية هي التي أجاز لي بها شيخنا حماد بن محمد الأنصاري -شفاه الله وعفاه- رواية سنن أبي داود من طريقها وبيني وبين أبي داود اثنتان وعشرون واسطة.

٥- أبو أسامة محمد بن عبد الملك الرؤاسي.

٦- أبو سالم محمد بن سعيد الجلودي.

٧- أبو عمرو أحمد بن علي بن الحسن البصري.

٨- أبو الطيب أحمد بن إبراهيم بن عبدالرحمن الأشناني.

٩- أبو عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرملي الوراق، قيل: إنه وراق أبي داود، توفي سنة (٣٢٠هـ).

٧) أهم شروحه:

١- معالم السنن:

للخطابي، والخطابي هو: حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي، توفي ٣٨٨هـ وهو مطبوع وتوجد لهذا الشرح مخطوطات تعتبر أصولاً لهذا المطبوع[1].

٢- العد المودود:

للحافظ المنذري المتوفى سنة (٦٥٦هـ)، ويوجد له مخطوط[2].

٣- شرح النووي:

لم أعلم عنه شيئًا، ذكره محمد لطفي الصباغ.

---

(١) انظر: تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين (١/ ٢٣٥).

(٢) انظر المصدر نفسه.

٤- مرقاة الصعود:

للسيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ)[1].

٥- فتح الودود على سنن أبي داود:

لأبي الحسن محمد بن عبدالباري السندي، المتوفى سنة (١١٣٨هـ).

٦- عون المعبود:

للعلامة شمس الحق العظيم آبادي المتوفى سنة (١٣٢٢هـ).

ويوجد غيرها يراجع في ذلك تاريخ التراث العربي (١/٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧) وكتاب الدكتور: محمد لطفي الصباغ (أبو داود حياته وسننه) (٩٢، ٩٣، ٩٤).

٨) منزلة كتاب أبي داود من الكتب الستة:

تأتي مرتبته بعد الصحيحين مباشرة. قال السيوطي -رحمه الله- في المقارنة بين جامع الترمذي وسنن أبي داود، والنسائي قال: «قال الذهبي انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود، والنسائي لإخراجه حديث المصلوب والكلبي»[2].

قلت: المصلوب هو محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي الشامي المصلوب، ويقال: ابن سعيد بن عبدالعزيز أو ابن أبي عتبة، أو ابن أبي قيس، أو ابن أبي حسان ويقال له الطبري أبو عبدالرحمن، وأبو عبدالله، وأبو قيس، وقد ينسب لجده قيل إنهم قلبوا اسمه على مئة وجه؛ ليخفى، كذّبوه، وقال أحمد بن صالح: «وضع أربعة آلاف حديث»، وقال أحمد: «قتله المنصور على الزندقة وصلبه»[3].

وأمّا الكلبي فهو محمد بن السائب بن بشر الكلبي أبو النضر الكوفي النسّابة المفسر، متهم بالكذب، ورُمي بالرفض[4].

---

(١) انظر المصدر نفسه.

(٢) تدريب الراوي (١/ ١٧١).

(٣) انظر: التقريب.

(٤) انظر المصدر نفسه.

وقال المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي: «ويفهم من رموز التقريب والتهذيب والخلاصة وتذكرة الحفاظ أن رتبة جامع الترمذي بعد سنن أبي داود وقبل النسائي»[١].

وكذا رمز السيوطي في الجامع الصغير والمناوي في فيض القدير.

قلت: وحاول المباركفوري أن يقدم جامع الترمذي على أبي داود وعلّل أن الترمذي أخرج للمصلوب والكلبي وأشباههما في الشواهد والمتابعات، وقد أبعد النجعة فإن المصلوب وأشباهه لا يقبل في الشواهد والمتابعات؛ لأنَّ حديثه موضوع[٢]، والموضوع ولو أتى بمليون طريق لا يقبل ولا يتقوى، والله تعالى أعلم.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

* * * *

---

(١) (١/ ٣٦٤).

(٢) وقد وضحت مقارنة أكثر بين جامع أبي داود وجامع أبي عيسى في مذكرة أبي عيسى -رحمه الله- فليرجع إليها والله أعلم.

التعريف بالإمام الترمذي -رحمه الله-
صاحب السنن وبكتابه السنن

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

أما بعد:

فهذه ترجمة موجزة للإمام أبي عيسى الترمذي -رحمه الله تعالى-.

١) اسمه ونسبه:

هو الحافظ العلم الإمام البارع أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي، وقيل: هو محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن، صاحب الجامع المعروف بجامع الترمذي المشهور، وكتاب العلل، وغير ذلك[١].

والترمذي، نسبة إلى (ترمذ) وهي مدينة من مدن خراسان وتقع على نهر جيحون، وهو الذي إذا أطلق فيما وراء النهر. قيل: تَرمِذ -بفتح التاء وكسر الميم-، وقيل: بضم التاء والمشهور الكسر.

والسلمي: نسبة إلى بني سُلَيْم -بالتصغير- قبيلة من قيس عيلان.

٢) ولادته:

وُلِدَ بعد المائتين في قرية بوغ. وقال الذهبي: ولد في حدود عشر ومئتين، وعمي في آخر عمره، ولذا يقال له الضرير. وقيل: ولد أعمى. قال الذهبي: والصحيح أنَّه أضِرَّ في كبره بعد رحلته وكتابته العلم.

---

(١) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٦٣٣)، مقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٣٣٧)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٨٧)، جامع الأصول (١/ ١٩٣)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٠).

وذكر المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي نقلاً عن البقاعي في الكشف أن أصله من مرو، وانتقل جده منها أيام الليث بن سيار.

قلت: فلعله سُلَمي ولاءً. والله أعلم.

٣) تلقيه للعلم:

لم يُعلم سنّ معيّن طلب فيه أبو عيسىٰ العلم، لكن من النظر إلى مشايخه ووفياتهم يتبين أنه طلب العلم صغيرًا وسنه في حدود عشر سنين، فإنّ أقدم شيخ له هو محمد بن جعفر السمناني متوفىٰ قيل: العشرين ومئتين وأبو عيسىٰ ولد قبل سنة تسع ومئتين، وقيل: سنة عشر ومئتين، وهذا يدل علىٰ نبوغه ورسوخه في العلم حيث طلبه وهو صغير، وتتلمذ علىٰ أشياخٍ عظام وشارك أشياخًا كبارًا.

o فمن مشايخه:

١. إمام الدنيا في الحفظ والورع والإتقان أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري.

٢. مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسين.

٣. إسحاق بن راهويه قرين الإمام أحمد -رحمه الله تعالى-.

٤. هنَّاد بن السري.

٥. محمود بن غيلان.

وغيرهم كثير، وشارك بعض مشايخه في شيوخهم، منهم: محمد بن المثنىٰ، وأحمد بن بشار، ونصر بن علي، وعمرو بن علي الفلاس، وعباس بن عبدالعظيم العنبري، وغيرهم كثير.

قال الذهبي[1]: «فأقدم ما عنده حديث مالك، والحمادين، والليث، وقيس بن الربيع، وينزل حتىٰ أنه أكثر عن البخاري وأصحاب هشام بن عمَّار، ونحوه.

(١) السير (١٣/ ٢٧١).

٤) وأما تلاميذه:

فكثير أيضًا، وأشهرهم من رووا عنه كتبه، فرواة السنن منهم: المحبوبي وهو أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المروزي راوي الجامع عنه، ومن طريقه أخذت إجازتي لكتاب جامع أبي عيسى، وأبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي، وأبو ذر محمد بن إبراهيم، وأبو محمد الحسن بن إبراهيم القطان، وأبو حاتم بن عبدالله التاجر، وأبو الحسن الفزاري، وغيرهم كثير[١].

٥) منزلته عند العلماء وثناؤهم عليه:

أما منزلته فكان من أوعية العلم، ومن الحفاظ المتقنين، اشتهر بالضبط والإتقان، ويكفي أن كتابه الجامع مما أجمعت الأمة على قبوله.

قال الحاكم: «سمعت عمر بن علك[٢] يقول: مات البخاري فلم يخلِّف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد، بكى حتى عمي وبقي ضريرًا سنين»[٣].

وقال أبو سعيد الإدريسي: «كان أبو عيسى يُضرب به المثل في الحفظ».

وقال الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال: ثقة مجمع عليه، ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في كتاب الفرائض من الإيصال إنَّه مجهول، فإنَّه ما عرفه ولا دري بوجود الجامع ولا العلل اللذين له، وقال الحافظ في التهذيب: «أما أبو محمد بن حزم فقد نادى على نفسه بعدم الاطلاع، فقال في كتاب الفرائض من الإيصال: «محمد بن عيسى بن سورة مجهول»، ولا يقولن قائل لعله ما عرف الترمذي ولا اطلع على حفظه ولا على تصانيفه، فإن هذا الرجل أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ».

---

(١) انظر: مقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٣٦١)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٢).

(٢) **عمر بن علك هو**: الحافظ الثقة الفقيه، أبو حفص عمر بن أحمد بن علي بن علك المروزي الجوهري، من كبار علماء مرو، أثنى عليه العلماء. توفي سنة (٣٢٥هـ).

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٤).

وقال السمعاني[1]: «إمام عصره بلا مدافعة».

وأقوال العلماء فيه كثيرة في ثنائهم عليه والإشادة به وبجامعه.

٦) آثاره العلمية: منها:

١. كتابه الجامع. وستأتي دراسة عنه.

٢. كتاب الشمائل: وهو كتاب يتناول صفات النبي ﷺ الخَلْقِية، والخُلُقِية وهو مطبوع ومشروح وله عدة نسخ مخطوطة للمتن وللشروح[2]، وله مختصر مطبوع للشيخ الألباني.

٣. كتاب العلل الكبير وهو كتاب حافل ببيان علل الحديث، مطبوع في مجلدين بتحقيق حمزة ديب مصطفى.

٤. كتاب العلل الصغير، وهو مطبوع في آخر كتابه الجامع.

٥. الزهد مفرد، ذكره الحافظ ابن حجر أيضًا في التهذيب، وذكر أنه لم يقع له، أي: لم يره.

٦. الأسماء والكنى: ذكره الحافظ أيضًا في التهذيب.

قلت: لم أطلع عليه ولم أعلم عنه شيئًا.

هذه بعض كتبه ولعل له كتبًا أخرى لم نطلع عليها، منها كتابه في التفسير له، والرباعيات في الحديث والآثار الموقوفة، والجرح والتعديل. والله تعالى أعلم.

٧) مذهبه:

كان أبو عيسى مطلعًا على آراء الفقهاء، كالشافعي، وأحمد، وإسحاق وغيرهم، وكان مسلكه في ذلك مسلك العلماء الجهابذة، غير مقلد لأحد، يتبع الحديث الشريف ويقدمه على الرأي، ويذم أهل الرأي ويجانبهم. وإليك الدليل: فقد روى في سننه عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن النبي ﷺ قلّد نعلين وأشعر

---

(١) الأنساب (٢/ ٣٦٢).

(٢) (١/ ٢٤٥- ٢٥٠).

الهدي في الشق الأيمن بذي الحليفة، وأماط عنه الدم. قال أبو عيسى: وفي الباب عن المسور بن مخرمة. ثم قال: وحديث ابن عباس حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم يرون الإشعار، وهو قول الثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. قال مالك: «وسمعت يوسف بن عيسى يقول: سمعت وكيعًا يقول حين روى هذا الحديث: «لا تنظروا إلى قول أهل الرأي في هذا، فإن الإشعار سنة، وقولهم بدعة».

قال أبو عيسى: «وسمعت أبا السائب يقول: كنا عند وكيع فقال لرجل ممن ينظر في الرأي: أشعر رسول الله ﷺ، ويقول أبو حنيفة: هو مُثْلة، فقال الرجل: فإنه قد روي عن إبراهيم النخعي أنه قال: الإشعار مُثْلة، قال -أي أبو السائب-: فرأيت وكيعًا غضب غضبًا شديدًا وقال: أقول لك: قال رسول الله ﷺ، وتقول قال إبراهيم، ما أحقك إلا أن تحبس ثم لا تخرج حتى تنزع عن قولك هذا».

قلت: فهذا طريق علماء السلف متبعين للسنة، معظِّمين لها، نابذي الرأي والبدعة وأهلها، فأبو عيسى من هؤلاء، -رحم الله الجميع-.

٨) وفاته:

توفي -رحمه الله- في قرية بوغ من قرى ترمذ سنة تسع وسبعين ومئتين من الهجرة (٢٧٩هـ) ليلة الاثنين من الثالث عشر من شهر رجب من العام المذكور، فعليه الرحمة والرضوان من ربنا الرحمن، وأدخلنا وإياه فسيح الجنان[1].

* * * *

(١) انظر: تذكرة الحافظ (٦٣٤).

دراسة عن كتاب الإمام الترمذي
والتعريف به

١) اسم الكتاب:

اختلف فيه، فقيل: صحيح الترمذي، وقيل: الجامع، وقيل: جامع الترمذي، وقيل: الجامع الكبير، وقيل: السنن، أو سنن الترمذي، وقيل: المسند الصحيح، وأشهرها سنن الترمذي، كسنن أبي داود، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، والباقي أوصاف للكتاب، كالجامع؛ لأنَّه اشتمل على السير الآداب والتفسير والعقائد والفتن والأحكام والأشراط والمناقب، وهذه إن وجدت في كتاب أطلق عليه الجامع عند المحدثين، والصحيح لِمَ غلب عليه، والمسند؛ لأنَّه أسنده إلى النبي ﷺ.

٢) منهج الترمذي في جامعه:

المنهج الطريق، وطريقة أبي عيسى في جامعه تشتمل على الآتي:

١- جودة ترتيبه وتبويبه وجمعه كل ما يحتاج إليه الدارس، حتى قال هو نفسه في كتابه هذا: «صنفت هذا الكتاب فعرضته على العلماء بالحجاز والعراق وخراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب؛ فكأنَّما في بيته نبي يتكلم»[١].

٢- ذكر مذاهب الفقهاء من أهل العلم في كل حديث استدل به أحد منهم ووجه الاستدلال، ومن هنا يعتبر مرجعًا هامًا وقديمًا في ذكر مذاهب الفقهاء.

٣- يبيّن الحكم على الحديث من صحةٍ وضعفٍ وغرابةٍ، واستخدام طريقة مبتكرة حتى صار أبو عيسى علمًا في هذا الشأن، وهو جمعه بين صيغ الحكم على

(١) انظر: تذكرة الحفاظ (٦٣٤).

الحديث، كقوله: حسن صحيح، أو حسن صحيح غريب، أو صحيح غريب، إلى غير ذلك.

٤- يعرف ببعض الرواة وأسمائهم وبلدانهم، وغير ذلك مما يتعلق بسند الحديث. وأيضًا إذا اشتبه راويان يفرّق بينهما فهو في علم المصطلح نافع ومفيد.

٥- يجمع بين الأحاديث المتعارضة في الظاهر، فهو في باب بيان مختلف الحديث يعتبر مرجعًا هامًا وقديمًا.

٦- أسئلته لأبي عبدالله وغيره من نقاد الحديث وعلماء هذا الفن في هذا الباب يعتبر كتاب علل الحديث غير كتاب العلل الصغير والكبير، فإنه نثر أسئلته في الكتاب، وجمعها أحد الأخوة وأخذ فيها رسالة الماجستير. هذا ما تبين لي من منهجه وهو كاف ببيان ذلك[1].

٣) شرط أبي عيسى في كتابه:

شَرَط أبو عيسىٰ شرطًا في إخراج الأحاديث، وهو ما ذكره في كتابه العلل في آخر كتابه بقوله: «جميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمول به، وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين: حديث ابن عباس أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة، والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر ولا مطر، وحديث النبي ﷺ أنه قال: «إذا شرب الخمر فأجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه، وقد بينا علة الحديثين في الكتاب».

ويقول ابن طاهر[2]: «وهذا شرط واسع، فإن علىٰ هذا الأصل كل حديث احتج به محتج أو عمل بموجبه عامل، أخرجه سواء صح طريقه أو لم يصح، وقد أزاح عن نفسه الكلام، فإنه شفىٰ في تصنيفه فتكلم علىٰ كل حديث بما يقتضيه».

قلت: هذا الشرط العام في إخراج الحديث، وأما شرطه في الرجال وقبولهم والإخراج لهم فقد قال الحازمي -رحمه الله- في كتابه شروط الأئمة الخمسة: «إن

---

(١) يراجع في ذلك: حجة الله البالغة لمحدث الهند ولي الله الدهلوي (١/ ١٢٠).

(٢) شروط الأئمة الستة (١٣- ١٤).

هناك شروطًا متفقًا عليها بين الأئمة وهي: الإسلام، والعقل، والصدق، وعدم التدليس، والعدالة، وأن يكون معروفًا بالطلب في العلم».

وأورد قول أبي نعيم: «لا ينبغي أن يؤخذ العلم إلا من ثلاثة: حافظ له، أمين عليه، عارف بالرجال، ثم يأخذ نفسه بدرسه وتكريره حتى يستقر له حفظه.

وكذا من الشروط المتفق عليها أن يكون متيقظًا، سليم الذهن عن الشوائب والغفلة، وأن يكون قليل الغلط والوهم؛ وذلك لأنَّ من كثر غلطه وكان الوهم غالبًا عليه رُدَّ حديثه وسقط الاحتجاج به، وأن يكون حسن السمت موصوفًا بالوقار، غير مشهور بالمجون إذ ارتكاب هذا مُفضي إلى السفه، ومنها كذلك أن يكون مجانبًا للأهواء والبدع» اهـ.

قلت: خشية أن تسري البدعة إلى الطالب

ثم قال الحازمي -رحمه الله-: «فهذه جوامع الأوصاف ولها توابع ولواحق لا يمكن الإحاطة بها إلا بعد الممارسة والمطالعة للكتب المصنَّفة».

قلت: هذه الشروط التي ذكرها الحازمي -رحمه الله-، هي صفات من تُقْبَل روايته، وهي شروط في نفس الوقت ينبغي للعالمِ وطالب العلم أن يتَّصف بها، وأما شرط أبي عيسى فقد ذُكِر، وهو أنّه لا يُخَرّج في كتاب الجامع إلا حديثًا عمل به عامل، سواء كان الحديث صحيحًا أو ضعيفًا، ما دام أنه عُمل به واستشهد به إمام فإنه يورده في كتابه، ثُم ذكر الحازمي بعد ذلك مذاهب الأئمة في قبول الحديث تبعًا لرجاله حيث إن الرجال رجال الصحيح ليسوا في مرتبة واحدة، فقسّمهم إلى خمس طبقات، وضرب مثالاً للرواة عن الزهري، وإلا فالأمر عام، قال -رحمه الله-:

١ - الطبقة الأولى:

وهي في غاية الإتقان، والحفظ، مع طول الملازمة للشيخ، وهذه غاية البخاري، -رحمه الله تعالى-[1].

---

(١) **قلت**: مادام ذكر الحازمي أن الثانية كالأولى في العدالة، إذن فإنه يشترط في الأولى أيضًا العدالة، والعدالة هي صفة تكون في المسلم البالغ العاقل الذي سلم من أسباب الفسق وخوارم المروءة، =

٢- الطبقة الثانية:

نزلت عن الأولى قليلاً في الحفظ والإتقان والملازمة، أي أنها دون الأولى في الحفظ، وأيضًا الملازمة للشيخ أقل من الأولى، لكنها في العدالة كالأولى، وهذه يخرِّج لها مسلم، ويتجنبها البخاري، وقد يخرِّج لها لكن همّه الطبقة الأولى.

٣- الطبقة الثالثة:

هم كالطبقة الأولى في الملازمة لكن في الحفظ والإتقان مثل الطبقة الثانية، وعبّر عنهم الحازمي بقوله: «لم يسلموا من غوائل الجرح فهم بين القبول والرد، ويخرّج لهذه الطبقة أبو داود، والنسائي، وهم قليل عند مسلم».

٤- الطبقة الرابعة:

وهم نزلوا في الحفظ والإتقان والملازمة للشيخ، ففي الحفظ والإتقان كالثالثة، أي أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح، وزادوا عن الثالثة بقلة الملازمة للشيخ.

قال الحازمي: «وهي شرط أبي عيسى».

٥- الطبقة الخامسة:

الضعفاء والمجهولين، قال الحازمي: لا يجوز لمن يخرِّج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد، أي: أنهم لا يكونوا من أهل الصحيح، وهم كثير عند الأئمة الأربعة، وأما عند الشيخين فلا».

قلت: فأصحاب الطبقة الرابعة هم شرط أبي عيسى -رحمه الله-، يخرِّج لهم وما فوقهم، وقد يخرِّج لهم أبو داود أيضًا لكن في الشواهد والمتابعات وقد يسكت عن ذلك كما قال هو عن نفسه، لكن أبا عيسى يبين ما في ذلك من الوهم إذا أخرج لهم، وقلّ أن يسكت، وتميّز كتابه بذلك، فكأنّه كتاب علل مع التنسيق

=

وهذا هو العدل، وأسباب الفسق كثيرة، وهي الذنوب سواء كانت صغيرة أو كبيرة، وكذا خوارم المروءة، وهي سفاسف الأمور وسقطها.

والترتيب الفقهي، ولكلامه هذا على الأحاديث من أهل الطبقة الرابعة، قال الحازمي في كتابه شروط الأئمة الخمسة ص(٥٧): «شرط أبي عيسى أبلغ من شروط أبي داود؛ لأنَّ الحديث إذا كان ضعيفًا أو مطلعه من حديث أهل الطبقة الرابعة فإنه يبين ضعفه وينبه عليه، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة، وعلى الجملة فكتابه مشتمل على هذا الفن، فلهذا جعلنا شرطه دون شرط أبي داود». اهـ

قلت: يريد بذلك لأجل كثرة أهل الطبقة الرابعة في كتاب أبي عيسى وقلتهم عند أبي داود هو الذي جعل كتابه دونه. والله تعالى أعلم.

وقال أبو جعفر بن الزبير: «أولى ما أرشد إليه ما اتفق المسلمون على اعتماده، وذلك الكتب الخمسة والموطأ الذي تقدمها وضعًا ولم يتأخر عنها رتبة، وقد اختلفت مقاصدهم، وللصحيحين فيهما شفوف، وللبخاري لمن أراد التفقه مقاصد جليلة، ولأبي داود في حصر أحاديث الأحكام واستيعابها ما ليس لغيره، وللترمذي في فنون الصناعة الحديثية ما لم يشاركه غيره، وقد سلك النسائي أغمض تلك المسالك وأجلها»[1].

٤) منزلته بين الكتب الستة:

قال السيوطي -رحمه الله تعالى-[2]: «قال الذهبي -رحمه الله-: انحطت رتبة جامع أبي عيسى عن سنن أبي داود، والنسائي لإخراجه حديث المصلوب، والكلبي وأمثالهما». اهـ

قلت: لكن أبا داود أخرج لأمثالهما، فقد ذكر الدكتور/ نور الدين عتر في كتابه الموازنة بين الصحيحين وجامع أبي عيسى ص(٦٢) عن ابن رجب الحنبلي في شرحه علل الترمذي أن أبا داود أخرج أيضًا عن أمثال الكلبي والمصلوب

(١) انظر: تدريب الراوي (١/ ١٧٠).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٧١).

وذكر مثالاً لذلك وهو إسحاق بن أبي فروة، فقد أخرج أبو داود ولغيره من أهل الطبقة الرابعة وسكت عنه، وإسحاق هو إسحاق بن عبدالله ابن أبي فروة. قال عنه البخاري[1]: «تركوه ونهى أحمد بن حنبل عن حديثه»، وفي رواية عنه: «لا تحل عندي الرواية عن إسحاق بن أبي فروة»، وحديثه في أبي داود في الجهاد في باب نفل السرية تخرج من المعسكر أخرجه متابعة وليس احتجاجًا.

قلت: وأما أبو عيسى -رحمه الله تعالى- فإنه أخرج للمصلوب والكلبي استغرابًا، حيث روى كل واحد منهما حديثًا متنه صحيحًا، حيث روي من طريق آخر صحيح فجاء أبو عيسى، وروى ذلك الحديث الصحيح بذلك السند الصحيح، ثم أعقبه برواية المصلوب أو الكلبي وحكم عليه بالغرابة، أي كيف يروي الكذوب حديثًا صحيحًا؟ والله تعالى أعلم.

والمصلوب هو: محمد بن سعيد بن حسان الشامي المصلوب، كذبوه.

والكلبي هو: محمد بن السائب بن بشر الكلبي، قال عنه الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-: متهم بالكذب ورمي بالرفض.

وحديث الكلبي فهو في كتاب التفسير من سنن أبي عيسى في تفسير سورة المائدة في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ ....﴾ [المائدة:١٠٦] وذكر قصة تميم بن أوس الداري -رضي الله- عنه وقال أبو عيسى عقبه: «هذا الحديث غريب، وليس إسناده بصحيح»، ثم ذكر عقبه حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- في تفسير الآية المذكورة لكن ليس من طريق ابن السائب الكلبي نفس القصة، قصة تميم وقال عن الحديث: «حسن غريب»، وقد أخرجه أبو داود، والبخاري -رحمهما الله تعالى- فكأن أبا عيسى -رحمه الله تعالى- أخرجه لصحة متنه وليس احتجاجًا بالسند، وقد بيّن ضعفه واستغربه.

وأما حديث المصلوب محمد بن سعيد الشامي فقد أخرجه في كتاب

(١) التاريخ الكبير (١/ ٣٩٦).

الدعوات الباب رقم ١١٢[1] من طريق بلال -رضي الله تعالى عنه-، قوله: «عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم، وإن قيام الليل قربة إلى الله تعالى، ومنهاة عن الإثم، وتكفير للسيئات، ومطردة للداء عن الجسد»، ثم قال: «هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث بلال إلا من هذا الوجه ولا يصح من قِبَل إسناده، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: محمدًا القرشي هو محمد بن سعيد الشامي، وهو ابن أبي قيس، وهو محمد بن حسان، وقد ترك حديثه»، وقد روى هذا الحديث معاوية ابن صالح عن ربيع بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني عن أبي أمامة عن النبي ﷺ. ثم ذكر حديث أبي أمامة بسنده ولفظه وقال: «هذا أصح من حديث أبي إدريس عن بلال».

قلت: الحديث صحَّحه الشيخ الألباني.

فلعلَّ أبا عيسى أخرجه لصحة متنه، وقد أشار إلى ضعفه واستغربه كما ذُكِرَ آنفًا، والله تعالى أعلم.

وقال المباركفوري[2]: «فإن الترمذي وإن أخرج حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما، لكنه بّين ضعفه، فيكون حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما عنده من باب الشواهد والمتابعات».

قلت: هذان الشيخان دافعا عن جامع أبي عيسى الترمذي، والصحيح أن المصلوب، والكلبي كليهما أنزل من إسحاق بن أبي فروة، وإن كان الجميع ممن لا تصح الرواية عنه، إما لتركه، أو لكذبه، ولكنهم في الطبقة السفلى من الجرح، ولعل إسحاق أهون من المصلوب والكلبي.

وثانيًا: إن أبا داود -رحمه الله- لم يكثر من الإخراج عن إسحاق، وإنما مرة واحدة، ولكن أبا عيسى أخرج عن اثنين الكلبي والمصلوب.

---

(١) انظر: تحفة الأحوذي (٩/ ٥٣٥).

(٢) انظر المقدمة (١/ ٣٦٥).

فالذي يظهر لي -والله تعالى أعلم- أن جامع أبي عيسى دون سنن أبي داود لذلك، وإن كان يبين ضعف الحديث ولا يسكت، وليست هذه بميزة إلا للمبتدئين، وأما المشتغلين بالعلم يعلمون ضعف الرواة وقوتهم لا يخفى عليهم من ذلك شيء. والله تعالى أعلم.

٥) ما له وما عليه:

جامع أبي عيسى هو جامع ومعلوم ميزة الجوامع أنها تجمع كل ما يحتاج إليه المسلم في دينه، وقد جمع أبو عيسى فأوعى، وقلد شيخه البخاري في تبويب كتابه الجامع والتراجم الفقهية، وزاد عليه في الحكم على الأحاديث، وإن كان الإمام البخاري فاق أبا عيسى بالقوة والصحة باشتراطه ذلك والتزامه به، لكن أبا عيسى لم يلتزم الصحة كما مر في شرطه.

وفي الكلام على فقه الحديث ومذاهب الفقهاء كذلك تميز كتاب أبي عيسى بانفراده بمصطلحات ذكرها وعقب على كل حديث في كتابه بالجملة.

- وأشهر مصطلح أشاد به قوله:

١- هذا حديث حسن:

حتى قال شيخ الإسلام ابن تيمية أول من عرف أنه قسّم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف أبو عيسى الترمذي، ولم تعرف هذه القسمة عند أحد قبله[1].

قلت: وليس معنى ذلك أنه لم يذكر الحديث الحسن أو يعرف قبله، لكن هو الذي أكثر من وصف كثير من الأحاديث بأنها حسنة، وقعّد لها القاعدة التي أدرجها في آخر كتابه بقوله: وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذًا ويروى من غير وجه نحو ذلك؛ فهو عندنا حديث حسن.

فهو بهذا التعريف يضع نوعًا من الأحاديث دون الصحة وفوق الوضع

---

(١) انظر: قواعد التحديث للقاسمي (١٠٣).

والترك، ويقصد به الضعيف ضعفًا محتملاً، أي ليس ضعفًا شديدًا، وهو الذي ينجبر بغيره ويرتفع عن الضعيف، وهذا الضعيف هو شغل العلماء وموضع الأخذ والرد والقبول والترك، فنجد ذلك كثيرًا في كتاب أبي عيسى حتى قال بعض العلماء: «إن مجال الحديث الحسن هو كتاب أبي داود والترمذي». قال أبو عمرو بن الصلاح في كتاب علوم الحديث[1]: «كتاب أبي عيسى الترمذي» أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه، ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه، والطبقة التي قبله كأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما».

ومن مصطلحات الترمذي التي استعملها في كتابه وتدل على مكانته العلمية قوله:

٢- هذا حديث غريب، أو من هذا الوجه، أو أن أهل الحديث يستغربون الحديث.

وقد بيّن ذلك في آخر كتابه العلل، فإنه قال: «وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث غريب فإن أهل العلم يستغربون الحديث لمعان[2]:

١. رب حديث يكون غريبًا لا يُروى إلا من وجه واحدٍ»، ثم ذكر مثالاً لذلك.

قلت: وهذا غريب بعض السند.

٢. ثم قال: ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث». ثم ذكر مثالاً أيضًا لذلك.

قلت: وهذا غرابة بعض المتن.

٣. ثم قال: «ورب حديث يروى من أوجه كثيرة وإنما يستغرب لحال الإسناد»، ثم ذكر أمثلة أيضًا.

---

(١) (ص١٤- ١٥).

(٢) انظر: العلل آخر الكتاب (٥/ ٧٥٨- ٧٦٢).

قلت: وهذه غرابة السند.

فهذه ثلاثة أمثلة ذكرها أبو عيسىٰ -رحمه الله- في الحديث الغريب.

والغرابة بصفة عامة في المصطلح تكون ثمانية أقسام:

١- غرابة السند والمتن معًا.

٢- غرابة السند دون المتن.

٣- غرابة المتن دون السند.

٤- غرابة بعض السند دون المتن.

٥- غرابة بعض المتن دون السند.

٦- غرابة بعض السند مع بعض المتن.

٧- غرابة المتن مع بعض السند.

٨- غرابة السند مع بعض المتن. والله تعالى أعلم.

ومن المصطلحات عند أبي عيسىٰ قوله:

٣- صحيح غريب:

ولا إشكال في هذا النوع، وذلك لأن الغرابة لا تنافي الصحة.

ومن المصطلحات عند أبي عيسىٰ قوله:

٤- حسن غريب:

وفيه بعض إشكال، وذلك حيث إن الغرابة معناها التفرد سواء كان في السند أو المتن، أو بعضهما، كما مرّ، والحسن عند أبي عيسىٰ هو أن يكون يروي من غير وجه أي أنه متعدد، وأحسن ما رأيت من الإجابة عن ذلك أن الحسن عند الترمذي الذي يروىٰ من غير وجه (أي تعدد الطرق) هو ما إذا كان الوصف عليه بالحسن فقط ليس مع وصفٍ آخر.

وقال البقاعي: «إن قول أبي عيسىٰ (حسن غريب) يقصد به الحسن لذاته ليس الحسن لغيره».

قلت: فيه احتمال، والموضوع يحتاج إلى استقراء. والله أعلم.

٥- حسن صحيح غريب:

قلت: وهذا المصطلح جمع فيه أبو عيسى بين الصحة والحسن والغرابة، والغربة بحثها مر سابقًا، ولكن الإشكال في جمعه بين حسن صحيح، وهو أيضًا من مصطلحات أبي عيسى.

٦- حسن صحيح:

وقد استشكله العلماء. قال الحافظ ابن كثير[1]: «وأما قول الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، فمشكل؛ لأن الجمع بينهما في حديث واحد كالمتعذر، ويرى -رحمه الله- أن ما قال فيه حسن صحيح أعلى رتبة من الحسن وأقل رتبة من الصحيح، فقال -رحمه الله-: والذي يظهر لي أنه يشرّب الحكم بالصحة على الحديث كما يشرّب الحسن بالصحة، فعلى هذا يكون ما قال فيه حسن صحيح أعلى رتبة من الحسن ودون الصحيح، ويكون حكمه بالصحة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن». والله تعالى أعلم.

وقال ابن الصلاح -رحمه الله تعالى-، في المقدِّمة: «قول الترمذي وغيره هذا حديث حسن صحيح فيه إشكال؛ لأن الحسن قاصر عن الصحيح، ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته»، قال: «وجوابه أن ذلك راجع إلى الإسناد، فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين أحدهما إسناد حسن، والآخر إسناد صحيح استقام أن يقال فيه: إنه حديث حسن صحيح، أي أنه حسن بالنسبة إلى إسناد، وصحيح بالنسبة إلى إسناد آخر، على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللُّغوي، وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده». انتهى[2].

---

(١) الباعث الحثيث (ص٤١).

(٢) علوم الحديث (ص٤٤).

قلت: تعقب ابن الصلاح الشيخ ابن دقيق العيد في الاقتراح في معاني الاصطلاح[1] بعد أن ساق كلام ابن الصلاح فقال: «يرد عليه الأحاديث التي قيل فيها حسن صحيح، مع أنه ليس لها إلا مخرج واحد، ووجهة واحدة، وإنما يعتبر اختلاف الأسانيد باختلاف المخارج، وهذا موجود في كلام أبي عيسى في مواضع يقول: هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه، أو لا نعرفه إلا من حديث فلان، وقد ذكرت مواضع من ذلك فيما أمليته على مقدمة شرح الأحكام الصغرى لأبي محمد عبدالحق -رحمه الله-.

وأما إطلاق الحسن باعتبار المعنى اللُّغوي فيلزم عليه أن يطلق على الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ أنه حسن وذلك لا يقوله أحد من أهل الحديث إذا جروا على اصطلاحهم».

وتعقب الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- ابن دقيق العيد في نكته على ابن الصلاح[2] حيث ألزم ابن دقيق العيد ابن الصلاح أن الحديث الحسن إذا أطلق يشمل الموضوع؛ لأنه حسن ألفاظه. قال رحمه الله: «هذا الإلزام عجيب لأن ابن الصلاح إنما فرض المسألة حيث يقول القائل حسن صحيح، فحكمه عليه بالصحة يمتنع معه أن يكون موضوعًا».

وتعقب الحافظ ابن عبدالبر أيضًا في انتقائه قول ابن الصلاح إرادة المعنى اللغوي للحسن، وردّ ذلك بأن المراد الحسن الاصطلاحي عند المحدثين وهي الدرجة التي دون الصحيح.

ثم ارتضى الحافظ ابن حجر جواب ابن دقيق العيد عن هذا الإشكال وقوّاه حيث قال: وفي الجملة أقوى الأجوبة ما أجاب به ابن دقيق العيد، والله تعالى أعلم[3].

---

(١) الاقتراح (١٧١- ١٧٣).

(٢) النكت (١/ ٤٧٥- ٤٧٨).

(٣) (ص٤٧٨).

وجواب ابن دقيق العيد هو قوله: (أقول في جواب هذا السؤال: إنه يشترط في الحسن قيد القصور عن الصحيح، وإنما يجيئه القصور، ويفهم ذلك فيه إذا اقتصر على قوله: حسن، فالقصور يأتيه من قيد الاقتصار لا من حيث حقيقته وذاته.

وشرح هذا وبيانه: أن هاهنا صفات للرواة تقتضي قبول الرواية، ولتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض، كالتيقظ، والحفظ، والإتقان، مثلاً.

فوجود الدرجة الدنيا كالصدق مثلاً، وعدم التهمة بالكذب لا ينافيه ما هو أعلى منه كالحفظ والإتقان.

فإذا وجدت الدرجة العليا لم يناف ذلك وجود الدرجة الدنيا، كالحفظ مع الصدق، فيصح أن يقال في هذا أنه حسن باعتبار وجود الصفة الدنيا وهي الصدق مثلاً صحيح باعتبار الصفة العليا وهي الحفظ والإتقان».

ثم قال: «ويلزم على هذا أن يكون كل صحيح حسنًا، ويلزم هذا ويؤيده ورود قولهم: هذا حديث حسن، في الأحاديث الصحيحة، وهذا موجود في كلام المتقدمين». اهـ[1]

قلت: هذه أهم مصطلحات أبي عيسى -رحمه الله-، والتركيبات التي عملها في كتابه وأكثر منها، وبالجملة فميزة كتاب أبي عيسى كما قال النووي: أصل في معرفة الحسن، وهو الذي شهَّره وعرَّف به، والله أعلم.

وقال محدِّث الهند الشاه ولي الله الدَّهلوي في كتابه «حجة الله البالغة»، عند ذكره علماء الحديث: ورابعهم: «أبو عيسى الترمذي، وكأنه استحسن طريقة الشيخين حيث بيّنا وما أبهما، وطريقة أبي داود حيث جمع كل ما ذهب إليه ذاهب، فجمع كلتا الطريقتين وزاد عليهما ببيان مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار، فجمع كتابًا جامعًا، واختصر طريق الحديث اختصارًا لطيفًا، فذكر

---

(١) الاقتراح (١٧٦).

واحدًا، وأومأ إلى ما عداه، وبيَّن أمر كل حديث من أنه صحيح أو حسن أو ضعيف أو منكر، وبيَّن وجه الضعف ليكون الطالب على بصيرة من أمره، فيعرف ما يصلح للاعتبار عما دونه، وذكر أنه مستفيض أو غريب، وذكر مذاهب الصحابة وفقهاء الأمصار، وسمي من يحتاج إلى التسمية، وكني من يحتاج إلى الكنية، ولم يدع خفاءً لمن هو من رجال العلم».

٦) المآخذ التي أخذت على أبي عيسى في جامعه:

من أهم ذلك ما قيل أنه متساهل في التحسين، والتصحيح، وأخرج للمصلوب، والكلبي.

هذه أربع مآخذ انتقده الذهبي وغيره بها، فقد قال الذهبي[1] في ترجمة يحيى ابن يمان العجلي -بعد أن ساق له حديثًا هو في الترمذي- قال: «حسَّنه الترمذي مع ضعف ثلاثة فيه فلا يغتر بتحسين الترمذي فعند المحاقَّة غالبها ضعاف»، وأما التصحيح فقد قال الذهبي أيضًا[2] في ترجمة كثير بن عبدالله بن عوف المزني: «أما الترمذي فروي من حديث: الصلح جائز بين المسلمين وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي».

قلت: أما المصلوب، والكلبي، فقد تقدم الكلام عليهما.

وأما حديث يحيى بن يمان العجلي، فيحيى وإن كان ضعيفًا فضعفه يتقوى ويتحسن حديثه كما هي قواعد المحدثين، وقد قال ابن عدي في يحيى: وهو في نفسه لا يتعمد الكذب إلا أنه يخطئ ويُشبَّه عليه، ولذا قال الحافظ: صدوق عابد يخطئ كثيرًا وقد تغير، فمثل هذا إذا ورد حديثه من طريق آخر يمكن أن يتقوى ويُحسَّن، ولذا فإن أبا عيسى يُحسن لمثل هذا أو أمثاله.

وأما حديث كثير بن عبدالله بن عوف المزني فأخرجه أيضًا مشاركة مع

---

(١) ميزان الإعتدال (٤/ ٤١٦).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٤٠٧).

الترمذي أبو داود، وابن ماجه، والمتن صحيح قد صحَّحه أهل العلم، ومنهم الشيخ الألباني، ولعلَّ ذلك للطرق التي تشده، وقد اعتذر العلماء عن هذا الحديث في إخراج أبي عيسى له، قال المباركفوري[1]: وقد نوقش أبو عيسى في تصحيحه هذا الحديث وما شاكله، واعتذر له الحافظ فقال: وكأنه اعتذر بكثرة طرقه، وكذا قال الشوكاني في نيل الأوطار، وذكر طرقه وقال بعد ذكرها: «لا يخفى أن الأحاديث المذكورة والطرق يشهد بعضها لبعض فأقل أحوال المتن الذي اجتمعت عليه حسنًا».

وقال الذهبي أيضًا[2]: «جامع أبي عيسى قاض بإمامته وحفظه، ولكن يترخص في قبول الأحاديث ولا يشدد، ونفسه في التضعيف رَخْوٌ».

قلت: بيّن الذهبي منهج أبي عيسى أنه لا يشدد وأنه لا يجرؤ على التضعيف، لكن هذا كله فيما فيه إشكال، أي أن الراوي بين القبول والرد، أو في مكان الاستشهاد والضعف المحتمل، وإلا فكم ضعَّف في كتابه وبين ذلك. والله تعالى أعلم.

٧) عدد كتبه:

أما عدد كتبه فهي في نسخة أحمد شاكر -رحمه الله- التي حقَّق منها جزئين: واحد وخمسون كتابًا مع كتاب العلل الصغير والذي في آخر الجامع، وأما النسخة التي حقَّقها الشيخ الألباني وأخرج منها صحيح الترمذي فإنها لم يرقم فيها الكتب.

وأما عدد الأبواب ففي النسخة التي حقق أحمد شاكر منها جزئين فعدد أبوابها ثلاث ومئة وألفين بابًا كما ترى في الجدول.

وأما النسخة التي فيها صحيح الترمذي للشيخ الألباني فإن فيها بعض الأبواب مختلطة بأبواب أخرى، وفيها نقص وزيادة، وبلغ عدد ذلك أحد عشر

(١) تحفة الأحوذي (٤/ ٥٨٥).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٦).

وألفين بابًا، وأما عدد الأحاديث فإن نسخة أحمد شاكر بلغ عددها ست وخمسون وتسع مئة وثلاثة آلاف حديث، وأما نسخة الألباني فبلغ أحاديثها أربعة وثلاثون ومئتان وأربعة آلاف حديث.

قلت: ولعل ذلك من دمج بعض الأحاديث مع بعضها، ونسخة الشيخ الألباني تفصّلُ ذلك، ولعل هذا هو الصحيح.

وهذا جدول مُبَيِّنٌ فيه الأبواب التي بجامع أبي عيسى

وعدد أحاديث الكتاب

الجزء الأول والثاني		نسخة أحمد شاكر	نسخة الألباني
كتاب الطهارة مع الصلاة	عدد أبوابه	٤٣٤	٤٢٨
الجزء الثالث:			
كتاب الزكاة	عدد أبوابه	٣٨	٣٨
كتاب الصوم	عدد أبوابه	٨٣	٨٢
كتاب الحج	عدد أبوابه	١١٦	١١٢
كتاب الجنائز	عدد أبوابه	٧٦	٧٧
كتاب النكاح	عدد أبوابه	٤٤	٤٢
كتاب الرضاع	عدد	١٩	١٩

<u>الجزء الأول والثاني</u>		<u>نسخة أحمد شاكر</u>	<u>نسخة الألباني</u>
	أبوابه		
كتاب الطلاق	عدد أبوابه	٢٣	٢٣
كتابي البيوع	عدد أبوابه	٧٦	٧٤
كتاب الأحكام	عدد أبوابه	٤٢	٤٢
	المجموع	٥١٧	٥٠٩

الجزء الرابع:

كتاب الديات	عدد أبوابه	٢٣	٢٢
كتاب الحدود	عدد أبوابه	٣٠	٣٠
كتاب الصيد	عدد أبوابه	٧	جعلها باب الصيد فقط
كتاب الأطعمة	عدد أبوابه	٥	١٨
كتاب الأحكام	عدد أبوابه	٦	٠٠
كتاب الأضاحي	عدد أبوابه	٢٤	٢١

كتاب النذور	عدد أبوابه	١٩	١٩
كتاب السير	عدد أبوابه	٤٨	٤٧
كتاب فضائل الجهاد	عدد أبوابه	٢٦	٢٥
كتاب الجهاد	عدد أبوابه	٣٩	٣٩
كتاب اللباس	عدد أبوابه	٤٥	٤٣
كتاب الأطعمة	عدد أبوابه	٤٨	٤٧
كتاب الأشربة	عدد أبوابه	٢١	٢١
كتاب البر والصلة	عدد أبوابه	٨٧	٨٧
كتاب الطب	عدد أبوابه	٤٨	٤٥
كتاب الفرائض	عدد أبوابه	٢٣	٢٠
كتاب الوصايا	عدد أبوابه	٧	٧
كتاب الولاء والهبة	عدد أبوابه	٧	٧

	أبوابه		
كتاب القدر	عـــدد أبوابه	١٩	١٦
كتاب الفتن	عـــدد أبوابه	٧٩	٦٥
كتاب الرؤيا	عـــدد أبوابه	١٠	١٠
كتاب الشهادة	عـــدد أبوابه	٤	لم يــرقم فيهــا أبوابًــا وهي ٤
كتاب الزهد	عـــدد أبوابه	٦٤	٤٩
كتاب صفة القيامة	عـــدد أبوابه	٦٠	٢٢
كتاب صفة الجنة	عـــدد أبوابه	٢٧	٢٣
كتاب صفة النار	عـــدد أبوابه	١٣	١١
	المجموع	٧٧٦	٦٨٠
الجزء الخامس:			
كتاب الإيمان	عـــدد أبوابه	١٨	١٨
كتاب الإستئذان	عـــدد أبوابه	٤٣	جعلـها في بـاب وهـو الإستئذان

كتاب الأدب	عدد أبوابه	٧٥	١٠٩
كتاب الأمثال	عدد أبوابه	٧	٧
كتاب فضائل القرآن	عدد أبوابه	٢٥	٢٤
كتاب القرآن	عدد أبوابه	١٣	٤
كتاب تفسير القرآن	عدد أبوابه	٩٥	٩٤
كتاب الدعوات	عدد أبوابه	١٣٣	١٣٧
كتاب المناقب	عدد أبوابه	٧٥	أدخلها مع أبواب الدعوات ولم يرقم بعضها
	المجموع	٤٩٥	٣٣٥

وبجمع الأبواب يظهر أن عدد أبواب جامع أبي عيسى = **٥١٧**+ ٧٧+ **٤٩٥**+ **٤٣٤** = **٢٢٢٢** بابًا، هذا في نسخة أحمد شاكر -رحمه الله-.

وأما نسخة الشيخ الألباني ففيها نقص في الأبواب وزيادة في عدد الأحاديث وأما عدد أحاديث الجامع فتقدم. والله تعالى أعلم.

٨) وأما شروح الجامع فمن أهمها:

١- عارضة الأحوذي: للقاضي أبي بكر بن العربي (ت: **٥٤٣**هـ)، وهو أقدم

شرح للجامع فيما وصلنا، وهو مطبوع في ٧ مجلدات، ثلاث عشرة جزءًا لكن فيه أخطاء كثيرة يحتاج إلى تحقيق وإخراج الكتاب في صورة جيدة، وله عدة نسخ مخطوطة[1].

٢- شرح ابن سيد الناس: أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد اليعمري (ت: ٧٤٣هـ)، وهو شرح موسع ولم يكمل، وهو من أوسع من بدأ في شرح هذا الكتاب المبارك واستقصى من جميع الجوانب سواء كان في التخريج أو دراسة الأسانيد أو المسائل اللُّغوية وشرح الكلمات، أو المسائل الفقهية، واستقصاء مذاهب الفقهاء، ومن أحسن ما رأيت، وحقَّقت الجزء الأول منه -وهو كتاب الطهارة- ونلت به رسالة الدكتوراه وما زال باقي الكتاب مخطوط، نسخت معظمه، يسَّر الله إخراجه، وهناك إكمال له للحافظ العراقي شيخ الحافظ ابن حجر -رحمهما الله-، وهو أيضًا مازال مخطوطًا، يسر الله إخراجه أيضًا، وتوجد نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

٣- هناك شرح لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ) ذكره صاحب كشف الظنون[2] ولم أعلم عنه شيئًا.

٤- كذلك جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) له شرح على جامع أبي عيسى سماه (قوت المغتذي)، وهو كاسمه قوت، ولا يشبع، وهو مطبوع بالهند مرة، وبمصر مرة أخرى أيضًا، وهناك اختصار له أيضًا للسيد علي بن سليمان المالكي المغربي (ت: ١٢٩٨هـ) سماه (نفع قوت المغتذي) وهو مطبوع أيضًا بالباكستان.

٥- وأيضًا خاتمة الشرَّاح لأبي عيسى تحفة الأحوذي للشيخ العلامة المباركفوري عبدالرحمن بن عبدالرحيم (ت: ١٣٥٣هـ) وهو كتاب جيد عظيم النفع، ما طبع كتاب من شرح الترمذي أحسن منه ولاسيما أن الرجل لم يكن

---

(١) انظر: تاريخ التراث العربي (١/ ٢٤٣).
(٢) (١/ ٧٣٥).

حنفيًا متعصبًا كالبنوري عفا الله عنه، وإنَّما سلفيًا متبعًا الأثر والمنهج الصحيح الأسلم الأقوى الأقوم -رحمه الله رحمة واسعة-، والكتاب مطبوع يستفيد منه طلاب العلم.

ومختصرات الكتاب: ذكر صاحب تاريخ التراث العربي أن لكتاب أبي عيسى مختصرات منها:

١. مختصر لنجم الدين سليمان بن عبدالقوي بن عبدالكريم بن سعيد البغدادي الصرصري (ت: ٧١٦هـ)، وأن المختصر موجود بدار الكتب المصرية بالقاهرة.

٢. مختصر، لمحمد بن عقيل البالسي (ت: ٧٢٩هـ) وذكر أنه موجود بمكتبة باريس في مجلدين أحدهما (١٦٤) ورقة، والآخر (١٨٣) ورقة.

٣. مختصر، لأبي الفضل محمد بن تاج الدين عبدالمحسن القلعي. ألفه سنة ١١٤٧هـ، وهو موجود بدار الكتب المصرية بالقاهرة، وموجود أيضًا بمدينة الموصل نسخة.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

* * * *

التعريف بالإمام النسائي -رحمه الله تعالي-
صاحب السنن وبكتابه السنن

١) اسمه:

هو الإمام الحافظ المحدِّث شيخ الإسلام القاضي أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني.

والنسائي نسبة إلى نسا بلدة بخراسان وهي بفتح النون والسين. وانظر سبب تسميتها في معجم البلدان[1].

٢) مولده:

ولد -رحمه الله- سنة خمس عشرة ومئتين من الهجرة (**٢١٥هـ**).

نشأته العلمية:

طلب العلم منذ صغره ذكر الحافظ الذهبي أنّه رحل إلى قتيبة بن سعيد وسنّه إذ ذاك خمس عشرة سنة، وأقام عنده قرابة سنة وشهرين، وذلك في سنة ثلاثين ومئتين، وقتيبة هذا هو قتيبة بن سعيد شيخ الجماعة عدا ابن ماجه، وروى له ابن ماجه والترمذي بواسطة أحمد بن حنبل، وأحمد بن سعيد الدارمي، وأبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن يحيى الذهلي [2].

٣) رحلاته:

رحل صغيرًا في طلب العلم فذهب إلى خراسان والحجاز ومصر والعراق والشام وقزوين، وأقام أخيرًا بمصر وعمّر واستوطنها، وشارك البخاري ومسلمًا وأبا داود والترمذي في عدد كبير من الشيوخ.

(١) (٥/ ٢٨٢).

(٢) انظر: التهذيب.

٤) وصفه:

قال الحافظ الذهبي[١]: «كان مهيبًا مليح الوجه ظاهر الدم حسن الشيبة مع كبر في السن له أربع زوجات يقسم لهنّ ولا يخلو مع ذلك من سرية.

٥) أشهر شيوخه:

تتلمذ على شيوخ كثيرين لاسيما وقد ارتحل، ذكر الحافظ الذهبي بعضًا منهم في تذكرة الحفاظ منهم:

١- قتيبة بن سعيد.

٢- إسحاق بن راهويه.

٣- سويد بن نصر.

٤- وأحمد بن منيع، وغيرهم كثير وقد عدّد خلقًا كثيرًا منهم الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء فبلغ بهم قرابة سبعين شيخًا.

٦) أشهر تلامذته:

أشهر تلامذته كذلك كثيرون رووا عنه منهم:

١. أبو بشر الدولابي صاحب الكنى.

٢. أبو جعفر الطحاوي.

٣. أبو علي النيسابوري.

٤. ابنه عبدالكريم.

٥. أبو بكر أحمد بن محمد بن السني.

٦. الطبراني (صاحب المعاجم)، وغيرهم كثير ذكرهم الذهبي أيضًا في سير أعلام النبلاء.

وقال: «رحل الحفّاظ إليه ولم يبق له نظير في هذا الشأن»[٢].

---

(١) تذكرة الحفاظ (ص٦٩٨).

(٢) (١٤/ ١٢٧).

٧) مكانته العلمية:

أثنى عليه العلماء قال الدارقطني: «أبو عبدالرحمن مقدَّم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره».

وقال الحافظ الخليلي أبو يعلي في كتاب الإرشاد: «حافظ متقن رضيه الحفَّاظ واتفقوا على حفظه وإتقانه ويعتمد قوله في الجرح والتعديل».

وقال المزِّي: «أحد الأئمة المبَّرزين والحفَّاظ المتقنين والأعلام المشهورين» ويكفي أن الذهبي قال فيه: «الإمام الحافظ الثبت شيخ الإسلام وناقد الحديث».

- منزلته في الجرح والتعديل:

ذكره الخليلي[١]، والذهبي في ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل[٢] وغيرهما من أهل العلم على اعتماد قول النسائي في الجرح والتعديل. قال الخليلي: «واتفقوا على حفظه واتقانه ويعتمد قوله في الجرح والتعديل».

قلت: يظهر أنَّه في طبقة المتشددين.

قال الحافظ الذهبي[٣]: «قال الحافظ ابن طاهر: سألت سعيد بن علي الزنجاني عن رجل فوثقه فقلت قد ضَّعفه النسائي فقال: يا بنيّ إن لأبي عبدالرحمن شرطًا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم».

٨) عقيدته:

عقيدته عقيدة أهل السنة والجماعة ومتَّبعها مجانب أهل البدع والأهواء.

قال الذهبي[٤]: «قال النسائي: حدثنا إسحاق ثنا ابن أعين قال: قلت لابن المبارك إنّ فلانًا يقول من زعم أن قوله تعالى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾ [طه: ١٤]. مخلوق فهو كافر فقال: صدق ابن المبارك.

(١) الإرشاد (ص٤٣٦).

(٢) (ص١٥٨).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣١).

(٤) انظر: تذكرة الحفاظ.

قال النسائي بهذا أقول». وانظر كتاب الإيمان من كتاب السنن الذي بين يديك لتعلم عقيدته -رحمه الله-.

٩) مؤلفاته:

له عدة مؤلفات بعضها مخطوط وبعضها مطبوع وبعضها مفقود[1].

١- وأهمها، كتاب السنن وسيأتي الكلام عليه في دراسة كتابه.

٢- كتاب الضّعفاء، مطبوع ويسمى الضّعفاء والمتروكين.

٣- خصائص الإمام علي -رضي الله عنه- طبع في رسالة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وفيه أحاديث ضعيفة وواهية.

٤- تسمية فقهاء الأمصار مخطوط. ٥- التفسير -مطبوع-.

٦- عمل اليوم والليلة، مطبوع.

٧- الكنى ذكره الذهبي في السير هذه أهم كتبه -رحمه الله تعالى-.

١٠) وفاته:

توفي -رحمه الله- قبل سنة اثنين وثلاث مئة من الهجرة، وقيل سنة ثلاث وثلاث مئة من الهجرة وذكر الذهبي القولين في السير.

وقيل: دفن في مكة وقيل بفلسطين ورجح الأخير حيث قال في السير[2]: «قال الدارقطني: خرج حاجًا فامتحن بدمشق وأدرك الشهادة فقال احملوني إلى مكة فحمل وتوفي بها وهو مدفون بين الصفا والمروة، وكانت وفاته في شعبان سنة ثلاث وثلاث مئة من الهجرة، وقال: قال أبو سعيد بن يونس في تاريخه: كان أبو عبدالرحمن النسائي إمامًا حافظًا مثبتًا خرج من مصر في شهر ذي القعدة من سنة اثنتين وثلاث مئة، وتوفي بفلسطين في يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة ثلاث مئة».

ثم قال: «قلت هذا أصح فإنّ ابن يونس حافظ يقظ وقد أخذ عن النسائي وهو به عارف».

---

(١) انظر: تاريخ التراث العربي (١/ ٢٦٦).
(٢) (١٤/ ١٣٢- ١٣٣).

دراسة عن كتاب (السنن)
للإمام النسائي والتعريف به

١) اسمه:

السنن الكبرىٰ ومازال مخطوطًا حتىٰ الآن وحقَّق منه عدة أجزاء بتحقيق الشيخ: عبد الصمد شرف الدين، سهَّل الله إخراج الكتاب.

والسنن الكبرىٰ، كتاب حافل جامع جمع فيه طرق الحديث وبيان مخرجه.

- **سبب تأليفه:**

لمَّا جمع كتابه السنن الكبرىٰ قدّمه إلى أمير الرملة (بفلسطين) فقال له: أكل ما فيها صحيح؟ فقال: فيها الصحيح والحسن، وما يقاربهما، فقال: اكتب لنا الصحيح منه مجردًا فاستخلص من السنن الكبرىٰ السنن الصغرىٰ وسماها المجتبي أو المجتني من السنن، وهو أحد الكتب الستة أي (المجتبي) لا الكبرىٰ.

منهجه فيه وبيان شرطه:

أولاً: اعتنىٰ بالسنن وأحاديث الأحكام جملة.

ثانيًا: اهتم بالأسانيد وجمعها للحديث الواحد، وأبو داود اهتم بالمتون فالفرق بين أبي داود، والنسائي أنّ الأول اهتم بجمع ألفاظ الحديث والزيادة في المتون وأما النسائي فاهتم بالأسانيد وجمعها للحديث الواحد.

- وشرطه أنه لا يخرج لوضَّاع ولا لكذَّاب، وقد قيل: إنَّه أقل الكتب بعد الصحيحين حديثًا ضعيفًا، ورجلاً مجروحًا وهو في مرتبة سنن أبي داود أو أقرب منها.

عدد أحاديثه:

عدد أحاديث المجتبي خمسة آلاف وسبع مئة وواحد وستون حديثًا.

- النقد الموجه إليه:

أي إلى كتاب النسائي. قال الحافظ ابن كثير[1]: «إنَّ فيه رجالاً مجهولين إما عينًا أو حالاً، وفيهم من المجروحين، وفيه أحاديث ضعيفة ومعلَّلة ومنكرة، كما نَبّهنا عليه في الأحكام الكبرى».

- وأما الرد على ذلك:

أحسن ما يقابل في ذلك ما قاله ابن طاهر المقدسي في كتابه شروط الأئمة الخمسة حيث قسَّم أحاديث أبي داود، والنسائي إلى ثلاثة أقسام:

١. المخرَّج في الصحيحين.

٢. صحيح على شرطيهما، وشرطهما إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال السند من غير قطع ولا إرسال.

٣. أحاديث أخرجاها من غير قطع منهما بصحتها، وقد أبانا علتها مِمَّا بينه أهل المعرفة، وإنَّما أودعا هذا القسم في كتابيهما برواية قوم لها، واحتجاجهم بها لصحتها، فأورداها وبينا سقمها؛ لتزول الشبهة، وذلك إذا لم يجدا لها طريقًا غيره؛ لأنَّه أقوى عندهما من رأي الرجال.

- رواة السنن:

الذين رووا كتاب النسائي عنه كثيرون وأشهرهم ثلاثة:

١- ابنه عبدالكريم.

٢- الحافظ أحمد بن محمد بن السني.

٣- أبو جعفر الطحاوي صاحب مشكل الآثار.

وكلهم تلاميذ النسائي -رحمهم الله تعالى-.

٢) أهم شروحه:

١. زهر الربى على المجتبى للسيوطي جلال الدين عبدالرحمن.

---

(١) انظر: الباعث الحثيث (ص٢٩).

٢. هناك حاشية للسندي، محمد بن عبدالهادي السندي ثم المدني مطبوعة أيضًا بذيل زهر الربى.

٣. هناك تعليقة لطيفة للشيخ حسين بن محسن الأنصاري مطبوعة في الهند، والشيخ حسين الأنصاري شيخ شيخ شيخنا الشيخ عبدالغفار حسن والذي أجازني في جامع أبي عيسى الترمذي من طريق المباركفوري صاحب كتاب تحفة الأحوذي.

٣) منزلته بين الكتب الستة:

قال الذّهبي: «هو أقل السنن حديثًا ضعيفًا بعد الصحيحين».

وقال شيخنا الشيخ عبدالغفار: «هو برتبة سنن أبي داود أو أقرب منها ولا ينزل عن المرتبة الثانية من السنن الأربعة»، والله أعلم.

وذلك لِمَ عرف من النسائي من شدة التحري في الرجال والأسانيد.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

* * * *

التعريف بالإمام ابن ماجه -رحمه الله-
صاحب السنن وبكتابه السنن

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد...

فهذه ترجمة موجزة للإمام أبي عبدالله محمد بن ماجه القزويني -رحمه الله- صاحب كتاب السنن أحد الكتب الستة الحديثية المعتمدة.

١) اسمه ونسبه:

هو الإمام الحافظ الكبير المفسِّر أبو عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني الربعي صاحب السنن والتفسير والتاريخ، هكذا، قال عنه الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ ويقول الحافظ ابن حجر -رحمه الله-: «الربعي مولاهم».

قلت: إذن فولاؤه لقبيلة ربيعة وهي من قبائل العرب، وهذا ما أثبته ابن الجوزي[١] حيث قال: «مولي ربيعة ولد سنة ٢٠٩هـ ورحل إلى مكة والبصرة والكوفة وبغداد والشام ومصر والري».

وماجه لقب: والكلمة بتخفيف الجيم وسكون الهاء وهي كلمة أعجمية وتعني هالة القمر أو الشيء النّاعم جدًا أو الأنثى المعنوية وهو لقب لوالدته، وقيل: لوالده[٢].

وُلِد -رحمه الله- في سنة (٢٠٩هـ) في قزوين[٣]، وقزوين بلد من بلدان

---

(١) المنتظم (٥/ ٩٠).

(٢) انظر: مقدمة ضعيف ابن ماجه (ص٢٤).

(٣) انظر: كتاب تذكرة الحفاظ (ص ٦٣٦).

خراسان. قال ياقوت الحموي[1] قال جعفر بن إدريس في تاريخه: «مات أبو عبدالله ابن ماجه يوم الاثنين ودُفن يوم الثلاثاء لثمان بقين من رمضان عام ٢٧٣هـ وسمعته يقول: ولد سنة ٢٠٩هـ».

٢) تلقيه للعلم:

تلقى العلم قديمًا ولم يعلم تاريخ ذلك لكن من النظر في سنة ولادته وأقدم شيخ له يظهر أنه تلقى العلم في سن الحادية عشرة من العمر، وهذا يدل على أنه طلب العلم صغيرًا، فإنّ أقدم شيخ له هو: محمد بن جعفر السمناني توفي قبل العشرين ومائتين. والله أعلم.

ونشأ محبًا للعلم فرحل في سبيل ذلك إلى العراق والشام والحجاز ومصر وغيرها من البلدان فاستفاد استفادة عظيمة.

* **وتتلمذ على مشايخ عظماء فمن مشايخه الذين شارك فيهم الخمسة وهم:**

١. محمد بن بشار بندار ولد سنة ١٦٨هـ ومات سنة **٢٥٢**هـ.

٢. محمد بن المثنى أبو موسى ولد سنة ١٦٧هـ ومات سنة **٢٥٢**هـ.

٣. يعقوب بن إبراهيم الدورقي ولد سنة ١٦٦هـ ومات سنة **٢٥٢**هـ.

٤. أبو جعفر علي بن عمرو الفلاس ولد سنة ١٦٠هـ ومات سنة **٢٤٩**هـ.

٥. عباس بن عبدالعظيم العنبري، ومات سنة ٢٤٦هـ.

٦. نصر بن علي الجهضمي، ومات سنة **٢٥٠**هـ.

٧. أبو سعيد الأشج عبدالله بن سعيد الكندي، مات سنة ٢٥٧هـ.

٨. زياد بن يحيى الحساني، مات سنة **٢٥٤**هـ.

٩. محمد بن معمر القيسي البحراني، مات سنة **٢٥٦**هـ.

وسمع من أبي بكر بن أبي شيبة وهشام بن عمار ومحمد بن رمح ومحمد ابن عبدالله بن نمير وغيرهم.

---

(١) معجم البلدان لياقوت الحموي (٤/ ٣٤٤).

٣) وأما تلامذته:

فمن أجلهم من وصل إلى كتاب ابن ماجه بالإجازة من طريقه وهو الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القطان القزويني، وأيضًا من تلاميذه محمد بن عيسىٰ الصفا، وسليمان بن يزيد القزويني، وعلي بن سعيد بن عبدالله الفداني، وإبراهيم بن دينار القرشي الهمداني، وأحمد بن إبراهيم القزويني جد الحافظ أبي يعلي الخليلي.

٤) ثناء العلماء عليه:

أثنىٰ عليه أهل العلم الأجلاء ووثقوه، قال الإمام الخليلي صاحب الإرشاد: «ثقة كبير متفق عليه محتج به له معرفة بالحديث وحفظ وله مصنفات في السنن والتاريخ والتفسير وكان عارفًا بهذا الشأن».

وقال ابن طاهر: «رأيت له تاريخًا وفي آخره بخط صاحبه جعفر بن إدريس».

وذكره الذهبي[1] فقال عنه: «الحافظ الكبير المفسِّر أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه الربعي»، ثم ذكر عنه أنه قال: عرضت هذه السنن علىٰ أبي زرعة فنظر فيه، وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها ثم، قال: لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثًا مما في سنده ضعف». وقال عنه الحافظ ابن كثير في البداية: «محمد بن يزيد بن ماجه (القزويني) صاحب كتاب السنن المشهورة، وهي دالة علىٰ علمه وتبحره وإطلاعه وإتباعه للسنة في الأصول والفروع».

٥) آثاره العلمية:

١- كتابه المشهور السنن وستأتي دراسة عنه.

٢- كتاب تفسير القرآن الكريم، قال عنه ابن كثير هو تفسير حافل، وذكر الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في ترجمته في التهذيب قول الخليلي: له مصنفات في السنن والتفسير والتاريخ.

---

(١) تذكرة الحفاظ (٦٣٦).

قلت: لم اطلع عليه ولم أعلم عنه شيئًا ولم يشر إليه وإلى وجوده فؤاد سزكين.

٣- كتاب التاريخ، كسابقه في التفسير لكن ذكر ابن حجر -رحمه الله- في التهذيب أن ابن طاهر رأي له تاريخًا وفي آخره بخط صاحبه جعفر ابن إدريس لكن ذكر الحافظ المزِّي قبل الحافظ ابن حجر[1] قوله قال الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي رأيت له بقزوين تاريخًا على الرجال والأمصار من عهد الصحابة إلى عصره.

قلت: لم أطَّلع عليه كسابقه في التفسير ولم يشر إليه وإلى وجوده فؤاد سزكين.

٦) وفاته:

قال الحافظ الذهبي في التذكرة: «وكانت وفاته لثمان بقين من رمضان سنة ثلاث وسبعين ومئتين -رحمه الله-». وفي تهذيب الكمال قول المزِّي: «مات أبو عبدالله محمد بن يزيد المعروف بابن ماجه يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء». وفي التدوين في أخبار قزوين[2]، ووفيات الأعيان[3] أن الذي تولى غسله محمد بن علي القهرمان، وإبراهيم بن دينار الورّاق وصلى عليه أخوه أبو بكر ودفنه أبو بكر، وأبو محمد الحسن وابنه عبدالله. ورثاه يحيى بن زكريا الطرائقي بقوله:

أيا قبر ابن ماجه غُثت قطرًا مُلِثا بالغداة وبالعشي

فقد حُزت التقى والبر لما تضمنت البرى من البري

❊ ❊ ❊

(١) انظر: تهذيب الكمال (ص١٢٩٢).

(٢) (٢/ ٥٠).

(٣) (٤/ ٢٧٩).

دراسة عن كتاب السنن لابن ماجه والتعريف به

١) اسم الكتاب:

السنن وقد ذكر ابن ماجه نفسه حيث قال كما نقل ذلك الذهبي[١]: «عرضت هذه السنن على أبي زرعة...»، ولذا لا يوجد اختلاف في تسمية الكتاب.

وقال الحافظ الذهبي في كلامه عليه في التذكرة: «سنن أبي عبدالله كتاب حسن لولا ما كدّره من أحاديث واهية لست بالكثيرة».

٢) منهجه في كتابه:

لم يرسم لنا طريقًا اتبعه في ذلك لكن بدراسة الكتاب والنظر فيه اتخذ عدة أمور في تأليف سننه.

١- جودة الترتيب وحسن التبويب وهذه ميزة ظاهرة في كتاب ابن ماجه حتى كاد أهل العلم أن يتفقوا على تمييز كتاب ابن ماجه بذلك فهذا الحافظ ابن حجر -رحمه الله- يقول[٢]: «كتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب وفيه أحاديث ضعيفة جدًا حتى بلغني أن السري كان يقول مهما انفرد بخبر فيه فهو ضعيف غالبًا. قال وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي وبالجملة ففيه أحاديث كثيرة منكره والله المستعان».

وقال عبدالحق الدّهلوي كما نقل صديق حسن خان[٣]: «وفي الواقع الذي فيه من حسن الترتيب وسرد الأحاديث بالاختصار من غير تكرار ليس في أحد من الكتب».

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ (٦٣٦).

(٢) انظر التهذيب (٩/ ٥٣١).

(٣) انظر: الحطة في ذكر الصِّحاح الستة (ص٢٥٦).

وقال ابن الأثير -رحمه الله-[1]: «كتابه كتاب مفيد قوي النفع في الفقه»، وقال الشوكاني[2]: «قال ابن كثير: «عن السنن إنها كتاب مفيد قوي التبويب في الفقه».

قلت: فهؤلاء عدة علماء مِمَّن تناولوا الكتاب بالنظر فيه والكلام عليه شبه اتفاق بينهم على جودة ترتيبه وتنسيقه وهذه ميزة جيدة في التأليف، زد على ذلك ما قاله عبدالحق الدهلوي من أنه تميز أيضًا مع حسن الترتيب سرد الأحاديث بالاختصار من غير تكرار، وهذه الميزة تذكرنا بصحيح مسلم حيث إن الكتابين كليهما تميزًا بتجريد الأحاديث النبوية فقط، لكن مسلم يكرر الحديث الواحد بعدة أسانيد للفوائد الإسنادية أو غيرها، لكن ابن ماجه سلك طريق الاختصار يشبه في ذلك منهج أبي داود في الاكتفاء برواية واحدة من الأسانيد المتعددة، لكن يختلف كتاب أبي داود عن ابن ماجه في أنّه يذكر مراسيل وآثار عن الصحابة التابعين وغيرهم، وابن ماجه لا يذكر ذلك إلا نادرًا، فالخلاصة في هذه الفقرة أن ابن ماجه مع حسن الترتيب يسرد الأحاديث بالاختصار من غير تكرار.

٢- وأما منهجه في إيراد الأحاديث: فهو إيراد الأحاديث المسندة فقط وتجريد أقوال الرسول ﷺ بغض النظر عن صحتها وضعفها، أي إنَّه لم يخلطها بغيرها من أقوال الصحابة والتابعين وآراء الفقهاء ومذاهبهم، وأيضًا تعليقاته أو حكمه على الأحاديث ونادرًا ما يعلق على حديث ما[3].

٣- وأما ترتيبه في إيراد الأحاديث على الأبواب، فهو في هذا الشأن وافق البخاري ومسلمًا، وخالف أبا داود والترمذي والنسائي.

حيث إن البخاري ومسلمًا قدَّم كل واحد منهما على أبواب الطهارة عدة أبواب في البخاري مثلاً قدَّم كتاب بدء الوحي ثم الإيمان ثم العلم، ومسلم قدَّم كتاب أبواب الإيمان، وأركان الإسلام فهما بذلك خالفَا طريقة أبي داود والترمذي

---

(١) انظر المصدر السابق (ص٢٥٦).

(٢) انظر: مقدمة نيل الأوطار (ص٢١).

(٣) انظر: على سبيل المثال (ص٩٨٦، ٩٨٧).

والنسائي الذين رتبوا كتبهم على الأبواب الفقهية، حيث بدأ كل منهم بكتاب الطهارة والمياه ثم الصلاة والصيام والزكاة... إلخ.

فطريقة ابن ماجه تشبه طريقة الشيخين، فبدأ كتابه أولاً أبوابًا في اتباع السنة، ثم أبوابًا في الرد على الجهمية والخوارج، ثم أبوابًا في أحاديث الصفات، ثم أبوابًا في العلم، ثم بعد ذلك شرع في أبواب الطهارة والصلاة.

٤- كذلك من منهجه لم يلتزم بذكر الآراء الفقهية للعلماء من الصحابة والتابعين، كما فعل الترمذي وغيره، اللهم إلا تبويبه للأبواب وهي مستنبطه من الأحاديث عينها، وأما الأحاديث المختلفة فأيضًا منهجه فيها منهج المحدِّثين قبله، يورد الحديث في الباب ثم يعقب عليه بعده باب النسخ.

فمثلاً: باب الوضوء مما غيَّرت النار، ثم الرخصة في ذلك.

وباب الوضوء من مسّ الذكر، ثم الرخصة في ذلك.

وباب الرخصة بفضل وضوء المرأة، ثم النهي عن ذلك.

وبالجملة فكتابه لولا ما تضمنه بعض الوضّاعين والكذّابين؛ لكان في القمة في الترتيب، وفي سرد الأحاديث، مع عدم خلطها بالآراء والأقوال، أي أنَّه مجرد مسند للأحاديث النبوية لكنَّ الكمال لله تعالى، والله تعالى أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

٣) شرط المؤلف:

نقول هنا كما قال ابن طاهر المقدسي -رحمه الله- في كتاب شروط الأئمة الستة إنه: «لم ينقل عن واحد منهم أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني»، ثم قال: إنَّما يعرف ذلك من سبر كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم، ثم ساق شرط كل واحد منهم، إلا ابن ماجه فلم يتعرض له.

وأمَّا الحازمي فلم يذكر إلا شروط الأئمة الخمسة، لأنَّها هي التي كانت معتمدة، وأول من أدخل سنن ابن ماجه في الستة هو ابن طاهر المتوفى سنة (٥٠٧هـ).

والسبب في ذلك كثرة زوائده وجودة ترتيبه، وإلا فهو أنزل من الخمسة؛ وذلك لأنَّه فيه أحاديث ضعيفة وموضوعة.

فيظهر والله أعلم أن ابن ماجه كان همه وشرطه الجمع للأحاديث المسندة، وجودة ترتيبها وتبويبها، فوقع في ذلك من التساهل في إخراج أحاديث الضعفاء والمتروكين والوضّاعين.

وبالنظر في أقوال أهل العلم بأنَّه لم يجعل شرطًا في إخراج أحاديث كتابه، بل قال بعض الباحثين كالأعظمي في مقدمة سنن ابن ماجه[1]: «إنَّه ليس له شرطًا في قبول الرواية، وبالنظر والاستقراء في الكتاب وجد أن الهدف الأول والأساسي في تأليف أبي عبدالله كتاب السنن وهي غاية كل محدِّث هو جمع الآثار النبوية والاهتمام بها فإن جمع السنة غاية كل محدِّث ألفَ في هذا الباب».

ثانيًا: كذلك ابن ماجه من دون سائر المحدِّثين اقتصر في كتابه العظيم هذا على الآثار النبوية فقط، فلم يذكر الآراء الفقهية للصحابة ولا التابعين ولا غيرهم، ولا الحكم على الحديث كما فعل الترمذي، ولا شرح الغريب ولا غير ذلك.

ثالثًا: التزم في ترتيب كتابه ترتيبًا جيدًا، جمع بين طريقة أهل الحديث وطريقة الفقهاء، فهو في ذلك أقرب إلى البخاري بل يشبهه، حيث قدَّم على كتب الأحكام الفقهية وأبوابها أبوابًا أخرى، تبحث في العقيدة في اتباع السنة والاهتمام بها، وتقديمها على الأحكام الفقهية، وهذه هي الطريقة الصواب في ذلك، وأول كتاب ابن ماجه هو باب اتباع سنّة رسول الله ﷺ، ثم ذكر أربعًا وعشرين بابًا، كلها في هذا المعنى وهي أشبه ما تكون بمقدمة تشرح سبب التأليف في الحديث، ولذا أسماها محمد فؤاد عبدالباقي بالمقدمة، وهذه المقدمة من ابن ماجه تدل على حرصه -رحمه الله تعالى- ومحبته لسنة المصطفى ﷺ -جمعنا الله وإياكم معه على السنة وجنبنا وإياكم وإياه البدعة-.

---

(١) (ص ١٨).

٤) منزلة كتاب ابن ماجه بين الكتب الستة:

لا خلاف أنَّه آخر الكتب الستة، بل إنَّه كان خارجًا عنها، وأول من أدخله في الستة هو ابن طاهر المقدسي كما سبق، وهو متوفى سنة (٥٠٧هـ)، ثم تبعه في ذلك الحافظ عبدالغني المقدسي في كتابه الإكمال في أسماء الرجال، ثم سار على ذلك الحفَّاظ المزي والذهبي وابن حجر -رحمه الله-، واستمر العمل على ذلك إلى يومنا هذا.

٥) ما له وما عليه:

أولاً: تميز كتاب أبي عبدالله كما قلنا سابقًا بجودة الترتيب وحسن التنظيم والتبويب مع عدم التكرار.

ثانيًا: اقتصاره على الأحاديث النبوية المسندة فقط، وحصرها فيما بلغه مع ما فيها من الضعيف والموضوع، حيث لم يشرك أقوال الرسول ﷺ مع أقوال غيره من الفقهاء حتى الحكم على الأحاديث من عنده أو من عند غيره لم يذكره.

٦) وأمَّا ما عليه:

فأقول كما قال الذهبي: «كتابه حسن لولا ما كدَّره بالرواة الضّعفاء والمتروكين والكّذابين والوضّاعين، ومن هو منكر الحديث، ومن يسرق الحديث، والمجاهيل وغيرهم، وانظر على سبيل المثال:

حديث رقم (٤٩) من المقدمة، باب في اجتناب البدع، حديث حذيفة: «لا يقبل الله لصاحب بدعة صومًا ولا صلاة ولا صدقة ولا حجًا ولا عمرة ولا جهادًا ولا صرفًا ولا عدلاً يخرج من الإسلام كما تخرج الشوكة من العجين».

ففي الحديث راو هو محمد بن محصن قال عنه البخاري: منكر الحديث، وقد قال البخاري -رحمه الله-[1]: كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه وقال فيه ابن معين: «كذاب»، وقال الدارقطني: «يضع الحديث».

---

(١) انظر: الميزان (١/ ٦).

وانظر كذلك حديث رقم (١٥١١) من كتاب الجنائز باب ما جاء في الصلاة على ابن رسول الله ﷺ ففي رواة الحديث إبراهيم بن عثمان أبو شيبة قاضي واسط قال فيه البخاري: «سكتوا عنه». وقال ابن المبارك: «ارم به» وقال ابن معين: «ليس بثقة» وقال أحمد: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «متروك»، وقال الذهبي: «كذبه شعبة». فهو متفق على ضعفه. وأيضًا حديث (١٥١٢).

وأيضًا حديث (٣٣٥٢) من كتاب الأطعمة باب ما جاء من السرف أن تأكل ما اشتهيت ففي الحديث راو ضعيف وهو نوح بن ذكوان قال عنه ابن حبان: منكر الحديث جدًا يجب التنكب عنه حديثه وحديث أخيه، وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي، وقال الساجي: يحدِّث بأحاديث بواطيل، وقال الحاكم أبو عبدالله: يروي عن الحسن كل معضلة، وقد حكم عليه الحافظ ابن حجر كما في التقريب بالضعف.

وأيضًا حديث رقم (٧٧٨) من كتاب الصلاة قال في الزوائد هذا الحديث مسلسل بالضُّعفاء عطية العوفي، وفضيل بن مرزوق والفضل بن الموفق ضعَّفه غير واحد من أهل العلم. انظر التقريب.

وأيضًا حديث رقم (٢٧٨٠) حديث أنس في فضل قزوين وهو حديث أيضًا مسلسل بالضعفاء والوضَّاعين وذكره ابن الجوزي في الموضوعات ثم قال: «وهذا الحديث موضوع لا شك فيه ولا أتهم بوضع هذا الحديث غير يزيد بن أبان، والعجب من ابن ماجه مع علمه كيف استحل أن يذكر هذا الحديث في كتاب السنن ولا يتكلم عليه»[1]. اهـ

قلت: ويزيد بن أبان هذا قال فيه شعبة: «لأن أزني أحب إليّ من أن أحدث عنه». وقال أحمد: «لا يكتب حديثه»، وقال النسائي: «متروك»، وقال ابن حبان: «لاتحل الرواية عنه»، وقال فيه الحافظ: «ضعيف».

---

(١) الموضوعات (٢/ ٥٦).

قلت: بمثل هذا وأمثاله أُنزِل كتاب أبي عبدالله عن الكتب الستة وإن كان لعله يعتذر عنه أنه ذكر الحديث وذكر سنده والله تعالى أعلم. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

٧) عدد كتبه:

اتفقت نسخة الشيخ: محمد فؤاد عبد الباقي ونسخة صحيح ابن ماجه للشيخ الألباني في أن عدد كتب كتاب السنن لابن ماجه هي (٣٧) كتابًا.

وأما النسخة التي حقَّقها الأعظمي وفهرسها فقد جعلها (٣٢) كتابًا وفهرسها بالأبواب، فقد دمج بعض الكتب في بعض؛ ففي الأحكام جعل من ضمنها كتاب الهبات والصدقات والرهون والشفعة واللقطة والعتق، وقد أفردها كل من الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي والشيخ ناصر الدين الألباني بكتاب لكل عنوان، وكذلك في نسخة الشيخ: محمد فؤاد عبد الباقي بدل كتاب الأطعمة كتاب العقيقة بخلاف النسختين نسخة الألباني ونسخة الأعظمي فالخلاف فقط في التسمية.

كذلك كلا الشيخين: عبدالباقي والألباني لم يرقمَا المقدمة ورقَّمها الأعظمي، فجعل الأعظمي كتاب المقدمة رقم (١)، وكتاب الطهارة رقم (٢) وأما عبد الباقي والألباني فقد جعلا الطهارة رقم (١) وبقية الأبواب متفق عليها.

اسم الكتاب	عدد أبوابه	الألباني	عبد الباقي	الأعظمي
المقدمة	--	٢٤	٢٤	٢٤
الطهارة	--	١٣٩	١٣٩	١٣٤
الصلاة	--	١٣	١٣	١٣
الأذان	--	٧	٧	٧
المساجد	--	١٩	١٩	١٩
إقامة الصلاة	--	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٢
الجنائز	--	٦٥	٦٥	٦٥

اسم الكتاب	عدد أبوابه	الألباني	عبد الباقي	الأعظمي
الصيام	--	٦٨	٦٨	٦٨
الزكاة	--	٢٨	٢٨	٢٨
النكاح	--	٦٣	٦٣	٦٣
الطلاق	--	٣٦	٣٦	٣٦
الكفارات	--	٢١	٢١	٢١
التجارات	--	٦٩	٦٩	٦٩
الأحكام	--	٣٣	٣٣	جعلها كلها تحت كتاب واحد وهو كتاب الأحكام وأبوابها وهي عنده ١٠٣ بابًا
الهبات	--	٧	٧	
الصدقات	--	٢١	٢١	
الرهون	--	٢٤	٢٤	
الشفعة	--	٤	٤	
اللقطة	--	٤	٤	
العتق	--	١٠	١٠	
الحدود	--	٣٨	٣٨	٣٨
الديات	--	٣٦	٣٦	٣٦
الوصايا	--	٩	٩	٩
الفرائض	--	١٨	١٨	١٧
الجهاد	--	٤٦	٤٦	٤٦
المناسك	--	١٠٨	١٠٨	١٠٨
الأضاحي	--	١٧	١٧	١٧
الذبائح	--	١٥	١٥	١٥
الصيد	--	٢٠	٢٠	٢٠

اسم الكتاب	عدد أبوابه	الألباني	عبد الباقي	الأعظمي
الأطعمة	--	٦٢	٦٢	٦١
	--		سماها العقيقة	
الأشربة	--	٢٧	٢٧	٢٧
الطب	--	٤٦	٤٦	٤٥
اللباس	--	٤٧	٤٧	٤٦
الأدب	--	٥٩	٥٩	٥٩
الدعاء	--	٢٢	٢٢	٢٢
تعبير	--	١٠	١٠	١٠
الفتن	--	٣٦	٣٦	٣٦
الزهد	--	٣٩	٣٩	٣٩

وبالمقارنة نجد أن الشيخين الشيخ الألباني والشيخ عبدالباقي لم يختلفا في عدد أبواب الكتاب مطلقًا، اللهم إلا في تسمية كتاب الأطعمة سماه الشيخ عبدالباقي كتاب العقيقة، وقد بلغت أبواب الكتاب بعد الجمع (١٥١٥) بابًا ألفًا وخمس مئة وخمسة عشر بابًا.

وأما عند الشيخ الأعظمي فنقص في أحكام الصلاة حيث عندهما (٢٠٥) وعنده (٢٠٢).

وأيضًا في الفرائض حيث عندهما ١٨ وعنده ١٧

وأيضًا في الطهارة حيث عندهما ١٣٩ وعنده ١٣٤

وأيضًا في الأطعمة حيث عندهما ٦٢ وعنده ٦١

وأيضًا في الطب حيث عندهما ٤٦ وعنده ٤٥

وأيضًا في اللباس حيث عندهما ٤٧ وعنده ٤٦

فهذه ستة كتب اختلف الأعظمي عن الشيخين الألباني وعبد الباقي في عدد أبواب سنن أبي عبدالله ابن ماجه، فنقصت اثنا عشر بابًا.

فيكون عنده عدد أبواب الكتاب (١٥٠٣) بابًا.

ويكون عندهما عدد أبواب الكتاب (١٥١٥) بابًا.

○ وأما عدد الأحاديث:

فبلغت عند الألباني وعبد الباقي عدد (٤٣٤١) أربعة آلاف وثلاثة مئة وواحد وأربعون حديثًا.

وأما عند الأعظمي فبلغت عدد (٤٣٩٧) أربعة آلاف وثلاثة مئة وسبع وتسعون حديثًا.

ويقول الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي في آخر كتاب ابن ماجه أن هذه الأحاديث (٤٣٤١) أربعة آلف وثلاث مئة وواحد وأربعين حديثًا هي مجموع أحاديث سنن ابن ماجه، وقد شارك ابن ماجه -رحمه الله- تعالى أصحاب الكتب الخمسة في إخراج (٣٠٠٢) ثلاث آلاف وحديثان، فبقي ما انفرد به -رحمه الله- هو عدد (١٣٣٩) حديثًا ألف وثلاث مئة وتسع وثلاثين حديثًا، فصح منها (٤٢٨) حديثًا وحسن منها (١٩٩) حديثًا وضعف منها (٦١٣) حديثًا، وحكم بالوضع على (٩٩) حديثًا.

قلت: لكن الشيخ الألباني قد حكم بالضعف والوضع على (٩٤٨) حديثًا، كما في كتاب ضعيف ابن ماجه.

فاختلف الشيخان فإن الضعيف والموضوع عند عبد الباقي (٧١٢) حديثًا، ولعل من عنده همه يدرس هذه الضعيفة ويقارن بين الشيخين فيعرف ما اتفقا عليه وما اختلفا فيه فيخرج بنتيجة ويخدم هذا الكتاب، أسأل الله -عز وجل- أن يهيئ لذلك عبدًا من عباده الصالحين.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

٨) شروح الكتاب:

لم يصلنا مطبوع حتى الآن من شروح كتاب ابن ماجه أي شيء مطلقًا فيما أعلم، وقد تناول عدد من العلماء كتاب ابن ماجه بالشرح والتعليق وأول شروحه وأوسعها وأحسنها فيما أعلم:

١- هو شرح مغلطاي علاء الدين مغلطاي بن قُليج والمسمى (الإعلام بسنته عليه السلام) وهو موجود في عدة مجلدات في عدد من مكتبات العالم كما ذكر ذلك فؤاد سزكين[1] وموجود في القاهرة وفي تركيا وفي الهند وفي الجامعة الإسلامية موجود خمس مجلدات كبار والكتاب لم يتم.

٢- شرح السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) المسمى (مصباح الزجاجة) موجود عدة أجزاء منه في الظاهرية وفي الهند بنكيبور وفي القاهرة وله مختصر بعنوان (نور المصباح) لعلي بن سعيد الدمنتي البجمعوي متوفى سنة (١٣٠٦هـ) وطبع بالقاهرة.

٣- كفاية الحاجة في شرح ابن ماجه لأبي الحسن بن عبدالهادي السندي المسمى (حاشية السندي) وطبع بالقاهرة عام (١٣١٣هـ)، ولم أعلم عنه شيئًا.

٤- رفع العجاجة مع ترجمة هندية له، تأليف مولوي وحيد الزمان وطبع بالقاهرة عام (١٣١٣هـ) ولم أعلم عنه شيئًا.

٥- ما تدعو إليه الحاجة على سنن ابن ماجه تأليف شمس الدين أبي الرضى محمد بن حسن الزبيدي الشافعي كتب حوالي عام (٩١٣هـ) وهو موجود بدار الكتب المصرية بالقاهرة.

وهناك كتاب أفرد زوائد ابن ماجه بتأليف خاص، وهو كتاب مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه من تأليف أحمد بن أبي بكر ابن إسماعيل الكناني البوصيري المتوفى سنة (٨٤٠هـ) وهو مطبوع في أربع مجلدات صغار بتحقيق محمد المتفي الكشناري. والله تعالى أعلم.

---

(١) تاريخ التراث العربي (١/ ٢٣٠- ٢٣١).

وهذا ما لزمت الحاجة إلى بيانه من كتاب السنن لابن ماجه، وفَّق الله الجميع لِمَ يحبه ويرضاه، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم.

****

المصادر والمراجع

١) **الأدب المفرد:** للإمام محمد بن إسماعيل البخاري مع شرحه فضل الصمد، لفضل الله الجيلاني، طبع المطبعة السلفية.

٢) **الإرشاد في معرفة علماء الحديث:** للخليل بن عبدالله الخليل، طبع مكتبة الرشد بالرياض، تحقيق د: محمد سعيد بن عمر إدريس.

٣) **الإرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري:** نشر دار الفكر، بيروت عن المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق سنة ١٤٠٣هـ.

٤) **الاقتراح في بيان الإصطلاح:** لتقي الدين بن دقيق العيد محمد بن محمد القشيري، طبع بمطبعة الإرشاد، بغداد ١٤٠٢هـ دراسة وتحقيق قحطان عبدالرحمن الدوري.

٥) **الأنساب:** للسمعاني، عبدالكريم بن محمد بن منصور، طبع دار الجنان، بيروت، تقديم وتعليق عبد الله عمر الباردي.

٦) **البعث والنشور:** للإمام الحافظ أبي داود السجستاني.

٧) **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث:** للحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، تأليف الشيخ أحمد شاكر.

٨) **أبو داود حياته وسننه:** لمحمد لطفي الصباغ.

٩) **التاريخ الكبير:** للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، طبع دائرة المعارف بالهند ومصور ببيروت.

١٠) **التاريخ الصغير:** للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، نشر دار الوعي بحلب، تحقيق محمود إبراهيم زايد.

١١) **تاريخ بغداد:** لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢) **تاريخ التراث العربي:** لفؤاد سزكين، طبعة الهيئة المصرية للكتاب العربي.

١٣) **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي:** نشر محمد عبدالمحسن الكتبي، المدينة المنورة، ضبطه عبدالرحمن محمد عثمان.

١٤) **تذكرة الحفاظ:** للإمام أبي عبدالله شمس الدين الذهبي، طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت، عن دائرة المعارف بالهند.

١٥) **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:** للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، طبع دار الكتب الحديثة بالقاهرة، تحقيق، د: عبدالوهاب عبداللطيف.

١٦) **التعريف بكتب الحديث الستة:** تأليف د: محمد بن محمد أبو شهبه، طبع مكتبة العلم بالقاهرة.

١٧) **تغليق التعليق على صحيح البخاري:** للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق، د: أحمد بن علي المباركي، طبع الرياض.

١٨) **تقريب التهذيب:** للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، طبع دار العاصمة بالرياض تحقيق صغير أحمد شاغف الباكستاني.

١٩) **تقريب النواوي:** للإمامم الحافظ محي الدين النواوي يحيى بن شرف، طبع مع تدريب الراوي وتحقيق عبد الوهاب فايد في دار الكتب الحديثة، شارع الجمهورية بعابدين.

٢٠) **تهذيب الكمال في أسماء الرجال:** للإمام يوسف بن عبدالرحمن المزي، طبع بمؤسسة الرسالة، تحقيق، د: بشار عواد.

٢١) **تهذيب التهذيب:** للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، طبع دار صادر عن طبعة دائرة المعارف بالهند.

٢٢) جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ: لأبن الأثير الجزري، نشر مكتبة الحلواني ودار البيان، تحقيق عبدالقادر ارناؤوط.

٢٣) الجامع الصحيح: للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، طبع دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي.

٢٤) الجامع المسند الصحيح: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، طبع مع فتح الباري، المطبعة السلفية، تحقيق العلامة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي وتصحيح محب الدين الخطيب.

٢٥) جزء القراءة خلف الإمام: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري.

٢٦) جزء رفع اليدين في الصلاة: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري.

٢٧) حجة الله البالغة: للإمام ولي الله الدَّهلوي أحمد بن عبدالرحيم، طبع دار إحياء العلوم ببيروت، تحقيق محمد شريف سكر.

٢٨) الحطه في ذكر الصِّحاح الستة: لصديق حسن خان القنوجي، طبع دار الجيل، تحقيق علي حسن عبدالحميد.

٢٩) خلق أفعال العباد: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، طبع دار المعارف السعودية، تحقيق، د: عبدالرحمن عميره.

٣٠) الخلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للإمام صفي الدين أحمد بن عبدالله الخزرجي، الناشر مكتبة القاهرة تحقيق محمود فايد.

٣١) رسالة أبو داود لأهل مكة.

٣٢) سؤالات الآجري لأبي داود في الجرح والتعديل: لأبي عبيد الآجري، طبع المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحقيق محمد علي قاسم العُمري.

٣٣) سنن ابن ماجه القزويني: لمحمد بن يزيد، طبع المكتبة الإسلامية بتركيا، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

٣٤) **سنن أبي داود:** للإمام سليمان بن الأشعث، طبع دار الحديث، بيروت، تحقيق عزت عبيد الدَّعاس.

٣٥) **سنن الترمذي:** للإمام محمد بن عيسى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، تحقيق أحمد محمد شاكر ومعه آخرون.

٣٦) **سنن النسائي:** للإمام أحمد بن شعيب وهي السنن الكبرى، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق عبد الغفار البنداري.

٣٧) **سير أعلام النبلاء:** للإمام الحافظ شمس الدين الذهبي، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق شعيب الارناؤوط.

٣٨) **شرح علل الترمذي:** لابن رجب الحنبلي عبدالرحمن بن أحمد، طبع مكتبة المنار، الأردن، تحقيق، د: همَّام عبدالرحيم سعيد.

٣٩) **شروط الأئمة الستة.**

٤٠) **شروط الأئمة الخمسة.**

٤١) **الضعفاء الصغير:** للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، طبع عالم الكتب، تحقيق بوران الضناوي.

٤٢) **الضعفاء الكبير للعقيلي:** طبع دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق، د: عبد المعطي القلعجي.

٤٣) **ضعيف ابن ماجه:** للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، طبع المكتب الإسلامي، بيروت.

٤٤) **عارضة الأحوذي لشرح الترمذي:** للإمام أبي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي المالكي، طبع دار الكتاب العربي.

٤٥) **علوم الحديث:** للإمام ابن الصلاح أبي عمر عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري، طبع دار الفكر، بيروت، تحقيق نور الدين عتر.

٤٦) **عمدة القاري شرح صحيح البخاري:** للعيني محمود بن أحمد، طبع دار إحياء التراث العربي.

٤٧) **عون المعبود شرح سنن أبي داود:** للعظيم آبادي محمد شمس الحق، طبع دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٨) **فتح الباري بشرح صحيح البخاري:** للإمام الحافظ ابن حجر علي بن أحمد العسقلاني، طبع المكتبة السلفية تحقيق العلامة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز.

وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي وإخراج محب الدين الخطيب.

٤٩) **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث:** للسخاوي محمد بن عبدالرحمن، نشر مكتبة السنة بالقاهرة، تحقيق علي حسين علي.

٥٠) **فتح الملهم شرح صحيح مسلم:** للعبد الفقير شبير أحمد العثماني، الناشر مكتبة الحجاز، كراتشي.

٥١) **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث:** لمحمد جمال الدين القاسمي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، ودار إحياء السنة النبوية.

٥٢) **اللباب في تهذيب الأنساب:** لابن الأثير الجزري، عز الدين علي بن محمد، نشر دار صادر، بيروت.

٥٣) **المراسيل:** لعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، تعليق أحمد عاصم الكاتب.

٥٤) **معالم السنن:** للخطابي حمد بن محمد، طبع مطبعة أنصار السنة المحمدية، تحقيق الشيخان أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي.

٥٥) **معجم البلدان:** لياقوت الحموي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق فريد عبدالعزيز الجندي.

٥٦) **مسائل أبي داود:** لأبي داود السجستاني، الناشر محمد أمين دمج، بيروت، تقديم وتصدير محمد رشيد رضا.

٥٧) **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك:** لابن الجوزي عبد الرحمن بن علي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا.

٥٨) **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم:** للإمام الحافظ أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، نشر دار ابن كثير، دمشق، بيروت، تحقيق وتعليق محي الدين حستو ومعه آخرون.

٥٩) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال:** للإمام شمس الدين الذهبي، طبع دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، تحقيق علي محمد البجاوي (١٣٨٢هـ).

٦٠) **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج:** ليحيى بن شرف النووي، طبع دار القلم، بيروت.

٦١) **المستخرج على الصحيحين:** لأبي نعيم الأصبهاني أحمد بن عبدالله بن أحمد، مخطوط بالجامعة الإسلامية.

٦٢) **النفح الشذي لشرح الترمذي:** لابن سيد الناس، مخطوط موجود صورته في مكتبتي.

٦٣) **النكت على ابن الصلاح:** للحافظ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، طبع المركز العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحقيق، د: ربيع بن هادي مدخلي.

٦٤) **نيل الأوطار للشوكاني:** للإمام محمد بن علي، نشر دار الصميعي، تقديم وتقريظ د: وهبة الزحيلي.

٦٥) **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر مع شرحها:** لملا علي مكاري والنخبة للحافظ ابن حجر والكتاب طبع في دار الكتب العلمية، بيروت، عام ١٣٩٨هـ.

٦٦) **هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري:** للحافظ ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، قام بأخراجها محب الدين الخطيب، وأشرف على طبعها قصي محب الدين الخطيب، طبع بالمطبعة السلفية.

* * * *

فهرس الآيات

* * * *

فهرس الأحاديث

* * * *

فهرس الموضوعات

الْحَـــج وَالْعُمْرَة

عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنـــــَّة

جَمْع وتنسيق فضيلة الشيخ

أبي شهاب حسن بن عبد الوهاب البنا

عضو جماعة أنصار السنة المحمدية

والمدرس بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقًا

راجعــه

أ. د: سعد عبد الرحمن ندا

عضو جماعة أنصار السنة المحمدية

والمدرس السابق بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية

من الْمخالفات والْمحدثات في الْحَج والعمرة والزيارة

إعـــداد

أبو يحيى أشرف محمد الكلومي





مذكرة مختصرة

لمعرفة أحوال الورثة الخمس والعشرين

وكيفية توريث كل واحد منهم

تأليف

أ. د: عبد الرحمن بن مُحي الدين

الأستاذ المشارك ورئيس قسم السُّنة بالمدينة النبوية سابقًا

ويليه

الباعث الحثيث على جمع

الْمُلقبات من مسائل الْمَواريث

ويليه.. مبحثان

فِي حكم الرد وحكم توريث ذوي الأرحام

تأليف

أبي عبد الأعلى خالد بن مُحمد بن عثمان المصري





أنفع البضاعة

في معتقد أهل السنة والجماعة

جمعها

علي بن سليمان آل يوسف القصيمي الحنبلي

وتتضمن تعليقات للعلامة

الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع - رحمه الله

وتشمل ثمانية رسائل:

١ - عقيدة الإمام أحمد الواسطي. ٢ - قصيدة في رثاء العلم لابن مشرف.

٣ - القصيدة الميمية للإمام ابن القيم. ٤ - قصيدة علي بن سليمان.

٥ - القصيدة اللامية (الشهب المرمية على المعطلة والجهمية) للشيخ ابن مشرف.

٦ - قصيدة في الحث على مكارم الأخلاق للإمام محمد الصنعاني.

٧ - قصيدة الشيخ إبراهيم بن مسعود الأندلسي يحث بها ولده على طلب العلم.

٨ - قصيدة محمد بن أحمد الموصلي في مدح الإمام أحمد بن حنبل.

دار علم السلف

مكتبة المورد

ترجمة وجامع فتاوى

العلامة الإمام

عبد الرزاق بن عفيفي بن عطية النوبي الشنشوري

المالكي الأزهري السلفي رحمه الله تعالى

١٣٢٣ - ١٤١٥ هـ

جمع الأستاذ

محمود ابن الشيخ عبد الرزاق عفيفي

توثيق وترتيب وتخريج

أبي عبد الأعلى خالد بن محمد بن عثمان

طبعة شرعية بإذن ورثة الشيخ رحمه الله

بها وثائق وفتاوى وتصويبات تنشر لأول مرة

مع تلافي السقط والتحريف في الطبعات السابقة

دار علم السلف

مكتبة المورد





مكتبة المورد للنشر والتوزيع

ALMAWRED BOOKS CENTER
ISLAMIC BOOKS PUBLISHERS
SAUDI ARIBIA: 009662 / 7435942 - 0505790965
EGYPT: 00202 / 25062962 - 0105769965

المملكة العربية السعودية: الطائف - الشهداء الشمالية - ٠٢/٧٤٣٥٩٤٢ - ٠٥٠٥٧٩٠٩٨٥
HAMDYNOFAL@HOTMAIL.COM
جمهورية مصر العربية: القاهرة - الأزهر - ١ درب الأتراك - ٠٢/٢٥٠٦٢٩٦٢ - ٠١٠٥٧٦٩٩٥٥
HAMDYNOFAL@YAHOO.COM

دار علم السلف
Abdelaala@hotmail.com
018 / 0464397

